فَـيْضُ الحَمِيْـدِ
في
دراسـة الأسانيـد

إعداد:

أ. د. علي حافظ السيد سليمان

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

كلية أصول الدين – جامعة الأزهر بأسيوط

الملخص

موضوع البحث : يتناول البحث الموضوعات التي تتعلق بالإسناد وضوابط دراسته.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الوصول إلى الطريقة الصحيحة لدراسة الإسناد والحكم عليه.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث أن أجمع فيه بين المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

أهم النتائج: علم " دراسة الإسناد " خصيصة للمسلمين حفظ الله به السنة النبوية.

أهم التوصيات: العمل على إعادة طرح منهج النقد عند المحدثين للدراسة والبحث.

الكلمات المفتاحية: الإسناد، الحديث، الصحيح، الضعيف، الجرح والتعديل.

Abstract

Topic : This paper regards with a study Alesnad

Objectives : The study aims at right way to study of Alesnad Sunnah.

Methodology : The nature of the study entailed the use of a combination of descriptive and analytical approaches.

Main findings : the science of studing Alesnad is pecific to muslims.

Main recommendations: re-study curriculum of criticism at Sunnah scholars.

Key words: study of Alesnad, the Sunnah texts, the correct, the weak, aljarh and tadel.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، خصنا سبحانه بخير كتاب أُنزل، وأكرمنا بأفضل نبي أُرسل، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته نقلة الوحي المبين.

وبعـــد

فإنّ من حفظ الله تعالى لدينه، وصونه لشريعته أن قيّض للسنة النبوية علماء أكفاء، وجهابذة نبغاء ؛ عُنُوا بها سنداً ومتناً، ورواية ودراية، وتحملاً وأداءً، وجمعاً وطلباً، وتهذيباً وشرحاً ...

ومن أبرز جهودهم في خدمة حديث نبيهمﷺ: تخريج الروايات، ودراسة أسانيدها، ومعرفة أحوال نقلتها ورواتها، وذلك لغربلتها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، فحفظ الله بهم السنة الشريفة ، وقمع بهم البدعة الشنيعة.

وصدق الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) رحمه الله في قوله: (فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَامِ، وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْرًا.)[1]

لذلك لما أطلت على الأمة موجات الوضع في الحديث قابلها الجهابذة بطلب الأسانيد لمعرفة أحوال رواتها، فانكشف بذلك عوارهم، وتبين للناس

([1]) مَعْرِفَة علوم الْحَدِيْث. للحاكم النيسابوري (ص٦) ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

كذبهم، وضلالهم، قيل: إن الخليفة الرشيد أخذ زنديقًا ليقتله، فقال أين أنت من ألف حديث وضعتها ؟! قال: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري، وابن المبارك ينخلانها، فيخرجانها حرفاً حرفا.[1]

فجزاهم الله عن السُّنة الغراء خير الجزاء، وصب على قبورهم الرحمات، ووافر المنح والهبات ..

ولا عجب! فهم كما قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) رحمه الله :(أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته. أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته ..)[2]

الدراسات السابقة:

سبقني في الكتابة عن الموضوع غير واحد من أهل الصنعة، كالدكتور محمود الطحان، وأستاذنا الدكتور محمد بكار وغيرهما، ويأتي عملي في ضوء قولهم: كم ترك الأول للآخر، فإني مستدرك بعض ما فاتهما من قواعد وإجراءات تتعلق بالإسناد والحكم عليه، كما أعرض إلى طريقة في الطرح والتناول للموضوعات إخالها غير مسبوقة والله أعلم.

([1]) تذكرة الحفاظ. للحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ) (٢٠١/١) ط. دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

([2]) انظر: شرف أصحاب الحديث. للخطيب البغدادي (ص ٨ – ٩) ط. دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

أهمية الموضوع :

علم " دراسة الأسانيد " جدير بالدراسة ؛ حري بالمطالعة ؛ لا يسع طالب العلم الشرعي جهله فضلاً عن المتخصص في السنة النبوية وعلومها ؛ ذلك لأنه السبيل إلى معرفة درجة الأحاديث ورتبتها ؛ صحةً، أو حسناً، أو ضعفاً، قال علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) رحمه الله: (التَّفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم)[1]

حدود البحث :

وإني في هذا المقام لمطوف _ بفيض الحميد تعالى _ حول الإسناد: معناه، وقيمته، وثمرته، وآدابه، وكيفية دراسته، وكذا الجرح والتعديل: تعريفه، ومراتبه، وقواعده، وكذلك أعرض لمؤلفات في الرجال على تفصيل في بعضها.

إجراءات البحث: -

توثيق النصوص، وضبطها، مع ذكر درجة الحديث إذا لم يكن في الصحيحين.

- التعريف بالأعلام، والمصطلحات، والسير على ما هو متبع في كتابة الأبحاث العلمية.

([1]) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. لابن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)(ص ٣٢٠) ط. دار الفكر-بيروت.

خطة البحث:

هذا وسيأتي البحث إن شاء الله تعالى في ستة مباحث تسبقهم مقدمة، وتعقبهم خاتمة:

المبحث الأول: **تعريف الإسناد، وبيان قيمته، والمقصود بدراسته.**

المبحث الثاني: **أسباب ضعف الإسناد.**

المبحث الثالث: **علم الجرح والتعديل.**

المبحث الرابع: **خطوات دراسة الإسناد والحكم عليه.**

المبحث الخامس: **كتب الرجال.**

المبحث السادس: **مثال عملي لدراسة الإسناد.**

وأخيراً : **أسأل الله تعالى حسن القصد، وألا يحرمني فضل ما قاله نبيه ﷺ:« مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ »**[1]

([1]) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه كما في شرح النووي – كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ ، بَابُ فَضْلِ الِاجْتِمَاعِ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى الذِّكْرِ (٤/٢٠٧٤)(٢٦٩٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

المبحث الأول

تعريف الإسناد، وبيان قيمته، والمقصود بدراسته، وآداب دارسه

المطلب الأول: تعريف الإسناد

أولاً: تعريف الإسناد في اللغة

الإسناد، والسند مترادفان ..

جاء في القاموس المحيط: السَّنَدُ، محركةً: ما قابَلَكَ من الجَبَلِ، وعَلاَ عن السَّفْحِ، ومُعْتَمَدُ الإنْسانِ، وضَرْبٌ من البُرودِ، ج: أسْنادٌ، أو الجمعُ كالواحِدِ. وفي الجبلِ: صَعدَ كأَسْنَدَ، وأسْنَدْتُهُ أنا فيهما. وسَنَدَ لِلخَمْسينَ: قارَبَ لها .[1]

وفي لسان العرب: السَّنَدُ: مَا ارتَفَعَ مِنَ الأَرض فِي قُبُل الْجَبَلِ أَو الْوَادِي، وَالْجَمْعُ أَسْنادٌ، وفلانٌ سَنَدٌ أَي معتَمَدٌ .. [2]

فتحصل أن المعنى اللغوي للإسناد، والسند يدور حول " العلو " و " الاعتماد " و " المقاربة "

ثانياً: تعريف الإسناد في الاصطلاح

الإسناد هو: سلسلة الرواة الذين نقلوا متن الحديث، أو هو: الطريق الموصلة إلى المتن. وسموا طريقاً لأنهم كالطريق التي يتوصل بها إلى المقصود ..

([1]) القاموس المحيط. للفيروزآبادي (١/٢٩٠) مادة " سند " ط. مؤسسة الرسالة – بيروت.

([2]) لسان العرب. لابن منظور (٣/ ٢٢٠) مادة " سند " ط. دار صادر – بيروت.

قال البدرُ بنُ جَمَاعَةَ (ت٧٧٣هـ): السند هو: الإخبارُ عَنْ طريقِ المتْنِ، والإسنادِ هو: رفعُ الحديثِ إلى قائِلِهِ. وقَالَ: والمُحدِّثونَ يسْتَعمِلونَهما لشيءٍ واحدٍ.[١]

– والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإسناد ظاهرة، فإن الرواة للحديث هم الذين يعتمد عليهم المحدثون في معرفة المقبول من المردود، والصحيح من غيره ، وهم أيضاً المقاربون للمتن .

المطلب الثاني

قيمة الإسناد، ومنزلته في الدين

للإسناد عند المسلمين قيمة كبيرة، ومنزلة جليلة، تتابعت الأقوال على فضله، وتواردت النقول على عظم مكانته، وسمو منزلته ..

فمن الأمور التي امتازت بها الأمة الإسلامية عن غيرها، استعمال الإسناد في رواية الحديث النبوي، والتاريخ الإسلامي لبيان صدق الوقائع من كذبها.

ولم تنتبه الأمم السابقة إلى أهمية الإسناد ؛ لذا نرى الوثائق الدينية لديها وقع فيها تحريف شديد حتى يشك القارئ في وجود الأبطال التاريخيين في الأمم الغابرة .

---

(١) انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. لأبي يحيى زكريا الأنصاري (٩٩/١) ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

لكن الله عز وجل حفظ لهذه الأمة دينها، فانتبهت إلى هذا الأمر، واستعملت الإسناد في الحديث النبوي الشريف في النصف الأول من القرن الهجري الأول، لئلا يحتال أحد في إدخال شيء، أو إخراجه من الهدي النبوي المبارك.[1]

وَقَدْ أسند الْخَطِيْب في كتاب "شرف أصحاب الْحَدِيْث" إلى مُحَمَّد بن حاتم بن المظفر قَالَ:

(إنّ الله أَكْرَمَ هَذِهِ الأمة وشرّفها وفضّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسنادٌ، وإنما هِيَ صحف في أيديهم، وَقَدْ خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بَيْنَ ما نزل من التوراة والإنجيل مِمَّا جاءهم بِهِ أنبياؤهم، وتمييز بَيْنَ ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار الَّتِيْ أخذوا عن غَيْر الثقات. وهذه الأمة إنما تنُصّ الْحَدِيْث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حَتَّى تتناهى أخبارهم، ثُمَّ يبحثون أشد البحث حَتَّى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسةً لِمَنْ فوقه ممن كَانَ أقل مجالسةً. ثُمَّ يكتبون الْحَدِيْث من عشرين وجهاً وأكثر حَتَّى يهذبوه من الغلط، والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عداً. فهذا من أعظم نعم الله تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الأمة.)[2]

([1]) ينظر: دراسات في الجرح والتعديل. للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص ٩) بتصرف.

([2]) شرف أصحاب الحديث. للخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ (ص٤٠) ط. دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة، وروى بسنده عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»[1]، وقال أيضاً: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"

وروى بسنده عن عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ، يَقُولُ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»[2]، وقال أيضاً: «بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ» يَعْنِي الْإِسْنَادَ.

قَالَ أبو علي الجياني: (خصّ الله تَعَالَى هَذِهِ الأمة بثلاثة أشياء لَمْ يعطها مَنْ قَبْلَهَا مِنَ الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب)[3]

هذا ! ولما فشا الوضع في الحديث ونسج الزنادقة والمبتدعة أباطيلهم تصدى لهم المحدثون والعلماء بالأسانيد ، فكشفوا للأمة أباطيلهم ، وبينوا للناس زيف مروياتهم ..

---

(١) أخرجه مسلم في المقدمة، بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ..(١٤/١)

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة، بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ..(١٥/١)

(٣) قواعد التحديث. للقاسمي (ص ٢٠١) ط. دار الكتب العلمية –بيروت.

روى ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه قال: أخبرني عبدة بن سليمان المروزي قال قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.[١]

ورَوَى الْعُقَيْلِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ. مِنْهُمْ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ الَّذِي قُتِلَ وَصُلِبَ فِي زَمَنِ الْمَهْدِيِّ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَمَّا أُخِذَ لِيُضْرَبَ عُنُقُهُ، قَالَ: وَضَعْتُ فِيكُمْ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ، أُحَرِّمُ فِيهَا الْحَلَالَ، وَأُحَلِّلُ الْحَرَامَ. [٢]

لذلك كان الإسناد عدواً للزنادقة والملاحدة إذ به تُكشف أباطيلهم التي نسجوها، ومفترياتهم التي دسوها، قال أَحْمَد بْنُ سَلَّامٍ الْفَقِيهُ: « لَيْسَ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى أَهْلِ الْإِلْحَادِ وَلَا أَبْغَضَ إِلَيْهِمْ مِنْ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَرِوَايَتِهِ بِإِسْنَادٍ»[٣]

الرحلة في طلب الإسناد:

ولقيمة الإسناد ومنزلته رحل المحدثون الأسفار البعيدة في طلبه، فعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ لَأُسَافِرُ مَسِيرَةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ»[٤]

وقال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ :(أَرْبَعَةٌ لَا تُؤْنِسُ مِنْهُمْ رُشْدًا: حَارِسُ الدَّرْبِ، وَمُنَادِي الْقَاضِي، وَابْنُ الْمُحَدِّثِ، وَرَجُلٌ يَكْتُبُ فِي بَلَدِهِ، وَلَا يَرْحَلُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ)[٥]

---

(١) الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي (٣/١) ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت.
(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للسيوطي (٣٣٥/١) ط. دار طيبة.
(٣) معرفة علوم الحديث. لأبي عبد الله الحاكم (ص٤) ط. دار الكتب العلمية – بيروت.
(٤) معرفة علوم الحديث. للحاكم (ص٨)
(٥) المصدر السابق (ص٩)

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ «لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَطْلَبَ لِلْعِلْمِ مِنْهُ رَحَلَ إِلَى الْيَمَنِ، وَإِلَى مِصْرَ، وَإِلَى الشَّامِ، وَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، وَكَانَ مِنْ رُوَاةِ الْعِلْمِ، وَأَهْلِ ذَلِكَ كَتَبَ عَنِ الصِّغَارِ وَالْكِبَارِ كَتَبَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَهْدِيِّ، وَعَنِ الْفَزَارِيِّ، وَجَمَعَ أَمْرًا عَظِيمًا»[1]

وكانوا يرحلون ولا يأخذون إلا عن أهل الصلاح والضبط، وإلا عادوا ولم يسمعوا ..

روى الخطيب بسنده عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: " كُنْتُ أَرْحَلُ إِلَى الرَّجُلِ مَسِيرَةَ أَيَّامٍ؛ لَأَسْمَعَ مِنْهُ فَأَوَّلُ مَا أَفْتَقِدُ مِنْهُ صَلَاتَهُ، فَإِنْ أَجِدْهُ يُقِيمُهَا أَقَمْتُ وَسَمِعْتُ مِنْهُ، وَإِنْ أَجِدْهُ يُضَيِّعُهَا رَجَعْتُ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ، وَقُلْتُ: هُوَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ أَضْيَعُ"[2]

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ: دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ لَأَسْمَعَ مِنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ فَقَدِمْتُ فَإِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فَقَالَ: مَهْمَا سُبِقْتَ بِهِ، فَلَا تُسْبَقَنَّ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.[3]

فتحصل من ذلك كله ما يلي :

- أن الإسناد خصيصة لهذه الأمة لا يوجد عند غيرها من الأمم ..
- وأنه من الدين القويم لحفظ السُّنة، فلولاه لقال من شاء ما شاء ..

([1]) الرحلة في طلب الحديث. للخطيب البغدادي (ص١٧)

([2]) المصدر السابق (ص٢٢)

([3]) ينظر: الرحلة في طلب الحديث. للخطيب البغدادي (ص١٦٦ – ١٧٩)

– وأنه سبيل الوصول إلى معرفة الصحيح من الضعيف في الأحاديث الشريفة، والسنة المنيفة.

– وأن الحفاظ النقاد من أئمة الحديث بذلوا جهوداً كبيرة جليلة في جمعه وطلبه، ودراسته ونقده.

أصح الأسانيد، وأوهاها:

أولاً: أصح الأسانيد: اخْتلف أَرْبَاب الحَدِيث فِي أصح الْأَسَانِيد:

– فمذهب البُخَارِيّ أَن أصح الْأَسَانِيد : مَالك عَن نَافِع عَن ابْن عمر ..

– وَعَن يحيى بن معِين أَجودهَا: الْأَعْمَش عَن إِبْرَاهِيم النخعي عَن عَلْقَمَة عَن عبد الله ..

– وَعَن عَمْرو بن عَليّ أصح الْأَسَانِيد: مُحَمَّد بن سِيرِين عَن عُبَيْدَة عَن عَليّ..[1]

تعقيب: جاء في تدريب الراوي: (.. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ فِي إِسْنَادٍ أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ مُطْلَقًا لِأَنَّ تَفَاوُتَ مَرَاتِبِ الصِّحَّةِ مُرَتَّبٌ عَلَى تَمَكُّنِ الْإِسْنَادِ مِنْ شُرُوطِ الصِّحَّةِ، وَيَعِزُّ وُجُودُ أَعْلَى دَرَجَاتِ الْقَبُولِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رِجَالِ الْإِسْنَادِ الْكَائِنِينَ فِي تَرْجَمَةٍ وَاحِدَةٍ ..)[2]

([1]) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح. لابن دقيق العيد ت٧٠٢هـ (ص ٦) ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

([2]) تدريب الراوي (٧٦/١)

والأولى أن يقيد ذلك بالصحابي، أو بالبلد، فيقال مثلا:

أصح أسانيد أبي بكرﷺ: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عنه.

وأصح أسانيد ابن عمر: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله.

وأصح أسانيد المدنيين: إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان، عن أبي هريرة.

ثانياً: القَوْل فِي الأَسَانِيد الْوَاهِيَة:

- فأوهى أَسَانِيد أهل الْبَيْت: عَمْرو بن شمر، عَن جَابر الْجعْفِيّ، عَن الْحَارِث الْأَعْوَر، عَن عَليّ.
- وأوهى أَسَانِيد الصّديق: صَدَقَة الدقيقي، عَن فرقد السبخي، عَن مرّة الطّيبي، عَن أبي بكر.
- وأوهى أَسَانِيد أبي هُرَيْرَة: السّري بن إِسْمَاعِيل، عَن دَاوُد بن يزِيد الأودي، عَن أَبِيه عَنه.
- وأوهى أسانيد ابن عباس: السدي الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح عنه.[1]

([1]) معرفة علوم الحديث. للحاكم النيسابوري (ص٥٥ – ٥٧)

المطلب الثالث

المقصود بدراسة الإسناد

يتلخص المقصود بدراسة الأسناد بأنه: دراسة سلسلة نقلة ورواة الحديث الشريف، وذلك من خلال:

- الترجمة لكل راو على حدةٍ، للتعرف على: اسمه ، وكنيته ، ونسبه ، وأشهر شيوخه ، وتلاميذه، وما قاله أئمة الجرح والتعديل فيه من حيث التوثيق، أو التضعيف ..
- وكذا كشف الاتصال، أو الانقطاع بين الرواة، ومعرفة تدليسهم إذا عنعنوا
- وذلك كله من أجل الوصول إلى مدى تمكن الإسناد من الشروط الخمسة للحديث الصحيح، وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، والخلو من الشذوذ، والخلو من العلة القادحة.

* **ثمرة " دراسة الإسناد "**: الحكم على الإسناد بما يناسبه: صحة ، أو حسناً ، أو ضعفاً.

أحاديث الصحيحين:

هذا ويُستثني من دراسة الأسانيد: أحاديث الصحيحين للشيخين الْإِمَامَيْنِ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ) ، وَأبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج النَّيْسَابُورِي (ت٢٦١هـ) رَضِي الله عَنْهُمَا ، وذلك لأن الأمة أطبقت على صحة أحاديثهما..

قال ابن الصلاح رحمه الله : (.. كِتَابَاهُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ)[1]

قال أبو عبد الله الحميدي (ت٤٨٨هـ) : (... ووسم كل واحدٍ مِنْهُمَا- أي البخاري ومسلم- كِتَابه بِالصَّحِيحِ، وَلم يتقدمهما إِلَى ذَلِك أحدٌ قبلهمَا، وَلَا أفْصح بِهَذِهِ التَّسْمِيَة فِي جَمِيع مَا جمعه أحدٌ سواهُمَا فِيمَا علمناه ..)[2]

قلت: ولا يخفى أن هناك من انتقد عليهما نزرا مما أخرجاه لا يخرق ما قررناه آنفاً والله أعلم.

([1]) معرفة أنواع علوم الحديث (ص١٨)

([2]) الجمع بين الصحيحين. للحميدي (٧٣/١ – ٧٤) ط. دار ابن حزم – بيروت.

المطلب الرابع
آداب دارس الإسناد

ليعلم دارس الإسناد أن الله ﷻ قد أقامه مقاماً شريفاً، وأزدى إليه فضلاً منيفاً، إذ وجهه تجاه السنَة السنية، لذلك لابد له من آداب سوية في طلبها، ومدارستها ، ومن أبرز هذه الآداب:

أولاً: إخلاص النية وحسن الطوية

فلابد للدّارس من تصحيح قصده، وإخلاصه لله تعالى في دراسته، وليحذر من التوصل بها إلى أغراض الدنيا مجردةً عن طلب الآخرة، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي رِيحَهَا.[1]

---

(١) رواه أبو داود في سننه،كتاب العلم ،بَابٌ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى (٣٢٣/٣)(٣٦٦٤) واللفظ له، وابن ماجه في سننه، بَابُ الِانْتِفَاعِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ (٩٢/١)(٢٥٢) بمثله. وأحمد في المسند (١٦٩/١٤) (٨٤٥٧) بمثله. والحاكم في المستدرك، كتاب العلم (١٦٠/١) (٢٨٨) بنحوه، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ سَنَدُهُ ثِقَاتٌ رُوَاتُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ وَوَصَلَهُ عَنْ فُلَيْحٍ جَمَاعَةٌ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، ووافقه الذهبي.
قلت: مدار الإسناد على فُلَيْح بْن سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ أَبِي طُوَالَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ...الحديث"، وفُلَيْح هو فُلَيْح بْن سُلَيْمَانَ بن أبي المغيرة الخزاعي، ويقال الأسلمي، أبو يحيى المدني، وفليح لقب غلب عليه واسمه==

قال حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ: مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لِغَيْرِ اللهِ مُكِرَ بِهِ. (١)

قال ابن الصلاح: ومِنْ أقربِ الوجوهِ في إصلاحِ النِّيَّةِ فيهِ ما رُوِّيْنا عَنْ أبي عَمْرٍو إسْماعِيلَ بنِ نُجَيْدٍ أنَّهُ سَأَلَ أبا جَعفَرٍ أحمدَ بنِ حَمْدانَ، وكانا عَبْدَيْنِ صالِحَيْنِ، فقالَ لهُ: (بأيِّ نِيَّةٍ أكْتُبُ الحديثَ؟ فقالَ: ألَسْتُمْ تَرْوونَ أنَّ

==عبد الملك. روى عن: أبي طوالة، والزهري، وغيرهما. وعنه: ابن المبارك، وسريج بن النعمان وغيرهما. وهو مختلف فيه. قال عنه النسائي: لَيْسَ بِالْقَوِيّ.(الضعفاء والمتروكون ص ٨٧"٤٨٦") وقال أبو حاتم: ليس بالقوى. (الجرح والتعديل ٨٥/٧"٤٧٩") وقال الذهبي: احتجا به فِي الصَّحِيحَيْنِ وَقد قَالَ ابْن معِين وَأَبُو حَاتِم وَالنَّسَائِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ. (المغني في الضعفاء ٥١٦/٢"٤٩٦٩") وقال ابن عدي: ولفليح أحاديث صالحة يرويها يروي عن نافع، عنِ ابن عُمَر نسخة، ويروي عن هلال بن علي عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عمرة، عَن أَبِي هريرة أحاديث، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أَبِي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البُخارِيّ فِي صحيحه وروى عنه الكثير، وَهو عندي لا بأس به. (الكامل في ضعفاء الرجال ١٤٤/٧"١٥٧٥") وقال الحاكم أبو عبد الله: اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره. وقال الدارقطني: يختلفون فيه وليس به بأس. ينظر: تهذيب التهذيب(٣٠٣/٨)ت"٥٥٣"

قلت: والذي يترجح لدي أن الرجل حسن الحديث كما ذهب ابن عدي، والدارقطني، والحاكم، ورواية الشيخين عنه تعديل فعلي له لا يعارضه التجريح المجمل، ولعل تضعيفه يعود إلى ما خالف فيه الثقات وتبين فيه خطؤه والله أعلم.

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ (٢٥١/٦) ط. مطبعة السعادة بمصر. وجامع بيان العلم وفضله. لابن عبد البر ت٤٦٣هـ (٦٦٣/١) ط. دار ابن الجوزي بالسعودية

عِنْدَ ذِكْرِ الصالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ؟ قالَ: نَعَمْ. قالَ: فرسُول الله ﷺ رأسُ الصَّالِحينَ.)[1]

ثانياً: الاستقامة والورع

وليَأْخَذْ الدارسُ نَفْسَهُ بسبيل أهل الصلاح والورع، وليعلم أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْهَدْيَ الصَّالِحَ، وَالسَّمْتَ الصَّالِحَ، وَالِاقْتِصَادَ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»[2]

قال الخطابي: هدي الرجل حاله ومذهبه، وكذلك سمته. وأصل السمت الطريق المنقاد، والاقتصاد سلوك القصد في الأمر والدخول فيه برفق وعلى سبيل يمكن الدوام عليه .. يريد أن هذه الخلال من شمائل الأنبياء صلوات الله عليهم، أو جزء مما جاءوا به ودعوا الناسَ إليه، وليس معنى الحديث أن النبوة تتجزأ، ولا أن من جمع هذه الخلال كان فيه جزء من النبوة..[3]

---

(1) معرفة أنواع علوم الحديث. لأبي عمرو بن الصلاح ت٦٤٣هـ(ص٣٥٣) ط. دار الكتب العلمية

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب – بَابٌ فِي الْوَقَارِ(١٤٧/٤)(٤٧٧٦) من حديث ابن عباس، واللفظ له. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد، بَابُ الْهَدْيِ وَالسَّمْتِ الْحَسَنِ (ص٢٧٦"٧٩١") عن ابن عباس بمثله. وإسناده حسن.

(3) معالم السنن للخطابي حمد بن محمد ت٣٨٨هـ(١٠٦/٤ – ١٠٧) بتصرف. ط. المطبعة العلمية، حلب.

قال أبو عَاصِمٍ النَّبيلِ «مَنْ طَلَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى أُمُورِ الدُّنْيَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ» [1]وعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ أَدَبُ اللَّهِ الَّذِي أَدَّبَ بِهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَدَبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ، أَمَانَةُ اللَّهِ إِلَى رَسُولِهِ لِيُؤَدِّيَهُ عَلَى مَا أُدِّيَ إِلَيْهِ، فَمَنْ سَمِعَ عِلْمًا فَلْيَجْعَلْهُ أَمَامَهُ حُجَّةً فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» [2]

وبالجملة كما قال الخطيب: وَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ طَلَبَةُ الْحَدِيثِ أَكْمَلَ النَّاسِ أَدَبًا، وَأَشَدَّ الْخَلْقِ تَوَاضُعًا، وَأَعْظَمَهُمْ نَزَاهَةً وَتَدَيُّنًا، وَأَقَلَّهُمْ طَيْشًا وَغَضَبًا، لِدَوَامِ قَرْعِ أَسْمَاعِهِمْ بِالْأَخْبَارِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَحَاسِنِ أَخْلَاقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَآدَابِهِ وَسِيرَةِ السَّلَفِ الْأَخْيَارِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَطَرَائِقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمَآثِرِ الْمَاضِينَ، فَيَأْخُذُوا بِأَجْمَلِهَا.[3]

ثالثاً: الصبر والجَلَد

من آكد الآداب، وأوجب الصفات على طالب العلم: الحرص والجلد، والعزيمة والمصابرة، والهمة والمكابدة .. وقد قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ ...»[4]

([1]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٧٨"٦")

([2]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٧٨"٧")

([3]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٧٨"٥")

([4]) أخرجه مسلم في كتاب القدر – بَابٌ فِي الْأَمْرِ بِالْقُوَّةِ وَتَرْكِ الْعَجْزِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللهِ وَتَفْوِيضِ الْمَقَادِيرِ لِلَّهِ كما في المنهاج (٤/٢٠٥٢)(٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى مسلم في صحيحه – إبان تناوله لأحاديث مواقيت الصلاة – عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قوله: «لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ»[1]

قال النووي معقباً: جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخاله مسلم هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يَذكرُ في كتابه إلا أحاديثَ النبي ﷺ محضةً مع أن هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة فكيف أدخلها بينها؟ وحكى القاضي عياض رحمه الله تعالى عن بعض الأئمة قال: سببه أن مسلماً رحمه الله تعالى أعجبه حسنُ سياق هذه الطرق التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمرو، وكثرةُ فوائدها، وتلخيصُ مقاصدها، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها ولا نعلم أحداً شاركه فيها، فلما رأى ذلك أراد أن ينبه مَنْ رغب في تحصيل الرتبة التي ينال بها معرفة مثل هذا، فقال: طريقه أن يُكثرَ اشتغاله وإتعابه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم هذا. [2]

إن طالب الحديث ودارس الإسناد يلزمه أن يأخذ حظاً وافراً من الجلد والصبر، كما أخذ أسلافه الذين بذلوا أوقاتهم، وأعمارهم، وأموالهم، وأغراضهم في الطلب والتحصيل، والتدريس والتصنيف – عليهم سحائب الرحمة وشآبيب المغفرة.

([1]) صحيح مسلم – كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ – بَابُ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كما في المنهاج (٤٢٨/١)"٦١٢"

([2]) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للنووي (٤٢٨/١)

وأخيراً : ليعلم الطالب أن العلم كما قالوا: بطئ اللزام، بعيد المرام، لا يُدرك بالسهام، ولا يُرى في المنام، ولا يُورث عن الآباء والأعمام، إنما هو شجرة لا تَصلح إلا بالغرس، ولا تُغرس إلا في النفس، ولا تُسقى إلا بالدرس، ولا محصل إلا من أنفق العينين، وجثا على الركبتين، واستند الحجر، وافترش المدر، وأقل النوم، وأدمن السهر، انظر إلى من شغل نهاره بالجمع، وليله بالجماع أيخرج من ذلك فقيهاً ؟ !! كلا والله حتى يعتضد الدفاتر، ويستحصل المحابر، ويقطع القفار، ولا يفصل في الطلب بين الليل والنهار.

المبحث الثاني
أسباب ضعف الإسناد
المطلب الأول
الضعف بسبب عدم الاتصال

يصير الإسناد ضعيفاً إذا فقد شرطاً، أو أكثر من الشروط الخمسة للحديث الصحيح وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، والخلو من الشذوذ، والخلو من العلة القادحة.

وينتج عن فَقد الشرط الأول: " اتصال السند" أنواع ستة للحديث الضعيف، هي:

١-**الحديث المرسل**: وهو ما اتصل سنده إلى التابعي وأضافه إلى رسول الله ﷺ حقيقة أوحكماً لم يأخذه منه مباشرة سواءً أكان هذا التابعي صغيراً أو كبيراً.

ويثبت كون الحديث مرسلاً بمجرد أن يُعلم أن الذي حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم تابعي، وتمييز التابعين من غيرهم يعرف من كتب رجال الحديث.

مثال المرسل: ما رواه أبو داود بسنده عَنِ الْحَسَنِ البصري، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «حَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةَ، وَاسْتَقْبِلُوا أَمْوَاجَ الْبَلَاءِ بِالدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ»[١].

([١]) أخرجه أبو داود في المراسيل، كتاب الطهارة – بَابٌ فِي الزَّكَاةِ (ص١٢٧)(١٠٥)

قال ابن الصلاح: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ الْمُرْسَلِ حُكْمُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، إِلَّا أَنْ يَصِحَّ مُخْرَجُهُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي نَوْعِ الْحَسَنِ. وَلِهَذَا احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمُرْسَلَاتِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عنه.[1]

٢-الحديث المعضل: وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا. **وَمِثَالُهُ**: مَا يَرْوِيهِ تَابِعِيُّ التَّابِعِيِّ قَائِلًا فِيهِ: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .. " مثل: ما أخرجه الدارمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن موسى، حدثنا ابن المبارك، عن سعيد بن أبي أيوب، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا، أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ» [2]

إسناد هذا الحديث من الدارمي إلى ابن أبي جعفر ليس له علة، لكن ابن أبي جعفر هذا من طبقة أتباع التابعين، ومن كان كذلك فأدنى ما يكون بينه وبين النبي ﷺ رجلان، فأسقط الواسطة بينه وبين رسول الله ﷺ ، فسقط بذلك الحديث.

ويُعرف الإعضال في الإسناد بالتاريخ، وذلك ببعد طبقة الراوي عن طبقة شيخه، بحيث إنه لو روى حديثاً من طريق ذلك الشيخ كان بينهما راويان

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣

(٢) أخرجه الدارمي في سننه – المقدمة – بَابُ الْفُتْيَا وَمَا فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ (١/٢٥٨)(١٥٩)

على أقل تقدير، ويعرف أيضا بسبر طرق الحديث، لكن ثبوت الإعضال بهذا الطريق قليل نادر.[1]

٣-الحديث المعلق: وهو الحديث الذي حُذف من آخر إسناده راوٍ فأكثر على التوالي، وسبب تسميته بذلك: كونه متصلا من الجهة العليا فقط ومنقطعا من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلّق.

ومثاله: ما رواه البخاري في صحيحه قال : وَقَالَ المَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ»[2]

فقد سقط راو من آخر الإسناد، لأن البخاري لم يعاصر الماجشون. لكن الواسطة بينهما ثقة كأحمد بن يونس، وأبي نعيم وغيرهما.

وقد أطلق بعض المحدثين المعلق على الحديث الذي حذف كل إسناده، كقولنا: قال رسول الله ﷺ أو قال ابن عباس، وهكذا.

والأصل في المعلق الضعف لعدم اتصال سنده، لأن الراوي المحذوف غير معلوم العدالة والضبط. لكن المعلقات الموجودة في الصحيحين يختلف حكمها، فالبخاري رحمه الله تعالى أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس

---

(1) تحرير علوم الحديث (٢/٩٢٢)

(2) صحيح البخاري – كتاب التوحيد – بَابُ {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ} [هود: ٧]، {وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ} [التوبة: ١٢٩] (٩/١٢٦)(٧٤٢٧)

بخارج من الصحيح، لكون هذا الحديث معروفا من جهة الثقات الذين عُلِّق الحديث عنهم، أو لكونه ذكره متصلا في موضع آخر من كتابه.[١]

٤-الحديث المنقطع: الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في موضع واحد، أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها عن واحد، وألا يكون السقط في أول السند.

قال الخطيب البغدادي" :وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعي عن الصحابة؛ مثل: مالك عن ابن عمر ونحوه"، فمالك لم يلق أحدا من الصحابة، وإنما روى عمن دونهم، فروايته عن ابن عمر بالواسطة، فهذا منقطع لسقوط راوٍ واحد من السند.

ومثال المنقطع: ما رَوَاهُ الحاكم من طريق عَبْد الرَّزَّاقِ، أَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا، رَاغِبٌ فِي الْآخِرَةِ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرُ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مُهْتَدٍ، يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[٢].

---

(١) الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث ص٢٩

(٢) رواه الحاكم في المستدرك – كتاب معرفة الصحابة (١٥٣/٣)(٤٦٨٥) وقال: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " وحذفه الذهبي من التلخيص لضعفه.

فقد سقط من إسناده شريك بين الثوري وبين أبي إسحاق، لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك، وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق.[١]

٥-الحديث المُدَلَّس: هو الذي تضمن عيباً خفياً في اتصاله، وهو قسمان:

الأول: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه. ومن شأنه ألا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا حدثنا، وما أشبههما، وإنما يقول: قال فلان، أو عن فلان، ونحو ذلك.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ: وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف. [٢]

٦-الحديث المعنعن: هو ما يقال في إسناده: فلان عن فلان عن فلان ...

مثال العنعنة: رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن رسول اللهﷺ ..." وصيغة "عن" ليست تصريحاً بالسماع، وهي تحتمل السماع، وعدمه ؛ لذلك اختلف المحدثون في حكم المعنعن على أقوال أرجحها : قبول المعنعن بشروط ثلاثة هي:

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٦٨

(٢)مقدمة ابن الصلاح ص٧٣ – ٧٦

الأول: ألا يكون الراوي مدلساً. الثاني: المعاصرة. الشرط الثالث: ثبوت اللقاء ولو مرة واحد.

كيف يُعرف اتصال السند؟

يُعرف اتصال السند بعدة أمور، منها:

١- معاصرة الراوي لمن روى عنه: فإذا لم تتحقق المعاصرة بحيث يستحيل أن يسمع التلميذ من الشيخ لأن الشيخ قد تكون وفاته قبل مولد التلميذ عرفنا أن هناك انقطاعاً في السند.

٢- الأداء بما يفيد الاتصال: مثل "سمعت" و"حدثني" و"حدثنا" و"أخبرنا"، فهذه الألفاظ تفيد السماع المباشر من الشيخ على الأعم الأغلب.

٣- لقاء الراوي بشيخه: فلو ثبت لقاء الراوي – الغير متهم بالتدليس – بشيخه الذي روى عنه لكان ذلك دليلاً على اتصال السند وعدم انقطاعه.

٤- عدم نص أحد من الأئمة على عدم اتصال هذا الإسناد.

٥- الاستفادة من علوم السابقين : حيث تضمنت بعض المصنفات العلمية في علوم الحديث حال المدلسين وطبقاتهم وبعضاً من مروياتهم، مثل:

- كتاب " المدلسين " لأبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي ت٨٢٦هـ
- وكتاب " التبيين لأسماء المدلسين " لبرهان الدين الحلبي الشافعي سبط بن العجمي ت٨٤١هـ
- وكتاب " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ

وكذلك الاستفادة من كتب العلل، مثل:

- **كتاب " العلل " لعلي بن المديني ت٢٣٤هـ**
- **وكتاب " العلل ومعرفة الرجال " للإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ**
- **وكتاب " علل الترمذي الكبير " لأبي عيسى الترمذي ت٢٧٩هـ**
- **وكتاب " العلل الواردة في الأحاديث النبوية " لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت٣٨٥هـ**

*** وغير ذلك من الكتب ، فالرجوع إليها هام لمعرفة الاتصال من عدمه، والله أعلم.**

المطلب الثاني

الضعف بسبب عدم عدالة الراوي

إذا فُقد شرط " عدالة الراوي " فإن أوجهاً للضعف تنشأ بفقده، هي:

١-انخرام المروءة : عُرّفت المروءة بتعاريف كثيرة، جلها يرجع إلى العادات الجارية بين الناس. قال بعضهم: المروءة هي قوة للنفس تصدر عنها الأفعال الجميلة المستحقة للمدح شرعاً وعقلاً وعرفاً "، ومن أحسن تعاريفها " هي آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات " [١]

متى يُجْرح الراوي بالقدح في مروءته؟ قال الخطيب البغدادي: الذي عندنا في هذا الباب ردّ خبر فاعلي المباحات إلى العالِم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه، فإن غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنّه مطبوع على فعل ذلك والتساهل به مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والتنزّه عنه قَبِلَ خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالِم واتهمه عندها وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته.[٢]

٢-الابتداع : والبدعة الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث في الدين بعد النبيﷺ من الأهواء والأعمال، وهي نوعان: الأول: إما أن تكون بمكفّر، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر. الثاني: أو تكون بمفسق بأن يفعل ما يفسقه.

---

١) شرح الموقظة للذهبي (ص ٢٩)

٢) الكفاية ص ١٨٢.

– فالأول (البدعة بمكفر): وهو من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فإن جمهور المحدثين على رد روايته وعدم قبولها.

– والثاني (البدعة بمفسق): وهو مَنْ لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً، وقد اُختلف، أيضاً، في قبوله ورده، فقيل: يرد مطلقاً. وقيل: يُقبل مطلقاً.

ولعل الراجح أنه يُقبل بشرطين: أحدهما ألا يُعرف بالدعوة إلى بدعته. وثانيهما: ألا يروي ما يُروج بدعته. [1]

حِكْمَةَ التَّخْرِيجِ عَنْ المُبَدَّعِينَ وَفَوَائِدُ ذَلِكَ : قال القاسمي رحمه الله: إنَّ تخريج أئمة السُنَّةِ وحفاظ الهدي النبوي حديث من نُبِذُوا بالابتداع فيه حكمة بليغة وفائدة عظيمة ألا وهي: النهم بالعلم، والسعي وراءه والجد في طلبه، والتنبه لحفظه من الضياع، وسن نبذ التعصب، والتشيع والتحزب، والتقاط الحكمة من أي قائل ... [2] وروي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ: « الكَلِمَةُ الحِكْمَةُ ضَالَّةُ المُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا »[3]

---

[1]) انظر: نخبة الفكر ص٦٥

[2]) ينظر: الجرح والتعديل. للقاسمي ص٨.

[3]) رواه الترمذي في أبواب العلم – بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الفِقْهِ عَلَى العِبَادَةِ (٥/٥١)(٢٦٨٧) واللفظ له، وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ ... ورواه ابن ماجه في الزهد – بَابُ الْحِكْمَةِ (٢/١٣٩٥)(٤١٦٩) بمثله.
كلاهما من طريق عَبْد اللَّهِ بْن نُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الفَضْلِ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ... الحديث" ==

٣-الفسق: المراد بالفاسق من عُرِفَ بارتكاب كبيرة، أو بإصرار على صغيرة، فمن ظهر فسقه من الرواة فحديثه مردود سواء كان فسقه بالفعل، أو بالقول. ويُسمَّى حديثه بـ (المنكر) على رأي من لا يشترط في المنكر وقوع المخالفة[١]

٤-التهمة بالكذب : يتجه الاتهام بالكذب إلى الراوي في حالتين: الأولى: أن يتفرّد الراوي برواية يخالف بها أصول الدين وقواعده العامة؛ إذا لم يكن في الإسناد من يُتَّهم بذلك غيره.

مثل: قال الحافظ الذهبي: أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، لا أعرفه لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي خبراً موضوعاً، ورواته سواه ثقات فهو المتهم به.[٢]

الحالة الثانية: أن يُعرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[٣]

وحديث المتهم بالكذب يُسمى (المتروك) وهو مردود باتفاق العلماء

== قلت: إسناد الحديث ضعيف جداً لأن فيه إبراهيم بن الفضل المخزومي اتفقوا على تضعيفه. قال عنه أحمد: "ضعيف الحديث ليس بقوي في الحديث"، وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"، وقال أبو زرعة: "ضعيف"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث"، الجرح والتعديل (١٢٢/٢) ، وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال الترمذي: "يضعف في الحديث" السنن (٥١/٥)، وقال النسائي: "منكر الحديث" تهذيب التهذيب (١٥٠/١)

(١) انظر: نزهة النظر ص ٣٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١٢٩/١.

(٣) نزهة النظر ص ٤٤.

مثل: حديث عمرو بن شمر الجعفي، وهو متروك الحديث كما قال النسائي، والدارقطني، وغيرهما.

٥-**الكذب** : المراد بالكذب في الحديث النبوي: أن يروي راو عن النبي ﷺ ما لم يقله مُتَعمِّداً لذلك[١]، والكذاب من كذب على النبي ﷺ متعمّداً ولو مرة واحدة، وحديث الكذاب يُسمى:(الموضوع) وهو : المختلق المصنوع المنسوب كذباً إلى النبي ﷺ

وأجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه، لحديث: " من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبَين "[٢]

قال ابن الصلاح: اعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ شَرُّ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَلَا تَحِلُّ رِوَايَتُهُ لِأَحَدٍ عَلِمَ حَالَهُ فِي أَيِّ مَعْنًى كَانَ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانِ وَضْعِهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي يُحْتَمَلُ صِدْقُهَا فِي الْبَاطِنِ، حَيْثُ جَازَ رِوَايَتُهَا فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ .. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ كَوْنُ الْحَدِيثِ مَوْضُوعًا بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ، أَوْ مَا يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ إِقْرَارِهِ، وَقَدْ يَفْهَمُونَ الْوَضْعَ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ الرَّاوِي أَوِ الْمَرْوِيِّ، فَقَدْ وُضِعَتْ أَحَادِيثُ طَوِيلَةٌ يَشْهَدُ بِوَضْعِهَا رَكَاكَةُ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا.[٣]

---

(١) نزهة النظر ص ٤٣ . ٤٤.

(٢) رواه مسلم في المقدمة ، بَابُ وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ (٨/١)

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٨ – ٩٩)

حكم رواية التائب من الكذب متعمدِّاً في حديث رسول الله ﷺ:

جمهور المحدثين إلى أن من كذب في حديث واحد فُسّق، ورُدت روايته، وبطل الاحتجاج بها وإن تاب وحسن توبته ومن هؤلاء: الإمام أحمد، وأبو بكر الحميدي[1]، والصيرفي[2]، والسمعاني[3]

وخالف في ذلك: النووي فقال: والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول روايته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة. [4]، ومذهب الجمهور أحوط للحديث، وأبعد من الريبة في الرواية. [5]

([1]) الحميدي: هو الإمام العلم أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي الحافظ الفقيه، كان من كبار أئمة الدين. ت٢١٩هـ. تذكرة الحفاظ (٣/٢)

([2]) الصَّيْرَفِيُّ: هو أَبُو عَبْدِ اللهِ الحُسَيْنُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ بُكَيْرٍ البَغْدَادِيُّ، المُحَدِّثُ، الحَافِظُ، مُفِيْدُ بَغْدَادَ، ت٣٨٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء(٨/١٧)

([3]) السَّمْعَانِيُّ: هو الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، مُحَدِّثُ خُرَاسَانَ، أَبُو سَعْدٍ عَبْدُ الكَرِيْم بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَنْصُوْر الخُرَاسَانِيُّ، المَرْوَزِيُّ، صَاحِبُ المُصَنَّفَاتِ الكَثِيْرَةِ، ت٥٦٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٦/٢٠)

([4]) شرح النووي على مسلم (٧٠/١)

([5]) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص٣٢٤)

المطلب الثالث

الضعف بسبب عدم ضبط الراوي

كذلك إذا فُقد شرط " ضبط الراوي " فإن أوجهاً للضعف تنشأ بفقده، هي:

١-سوء الحفظ: المراد به أن لا يترجّح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه، وهو قسمان: الأول: ما يكون ملازماً للراوي من أول حياته ويلازمه في جميع حالاته. وصاحبه روايته مردودة. الثاني: ما يكون طارئاً على الراوي، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو غير ذلك وهو ما يعرف بـ (الاختلاط)، وحكم روايته: أنه ما حدَّث به قبل الاختلاط وتميز ذلك: فمقبول. وما حدث به بعد الاختلاط: فمردود. وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط، أو بعده تُوقِف فيه.

٢-كثرة المخالفة: أن يخالف الراوي من هو أوثق منه، أو جمعاً من الثقات، ويحكم على الرواية التي وقعت فيها المخالفة بحسب ما تقتضيه قواعد مصطلح الحديث مما يلي: فإن كانت المخالفة بالمغايرة التامة في المعنى بحيث يقع التضاد بين الروايتين، وكان الراوي ثقة فهذا هو:(الشاذ)، وإن كانت المخالفة بالمغايرة التامة في المعنى لكن كان الراوي ضعيفاً، فهذا هو: (المنكر)، وإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد فذاك: (مدرج الإسناد)، وإن كانت بدمج موقوف ونحوه في مرفوع فذاك: (مدرج المتن)، وإن كانت بتقديم أو تأخير، فـ (المقلوب)، وهكذا [١] .

---

(١) انظر: نزهة النظر ص ٤٧

٣-كثرة الوهم : والمراد بالوهم: أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهّم فَيَصِلَ الإسناد المرسل، ويرفع الأثر الموقوف، ونحو ذلك.

ويعرف حصول الوهم بجمع الطرق والمقارنة بينها من حيث الوصل والإرسال ومن حيث الرفع والوقف، وتوثيق الرواة الناقلين ووجوه ضعفهم، فما ظهر الوهم فيه من الروايات فهو (المعلل)

٤-شدة الغفلة : والغفلة عدم الفطنة بأن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميّز به الصواب من الخطأ في مروياته، ومن اشتدت غفلته سمّي حديثه: (منكرا)

٥-فحش الغلط : أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتبار في المتابعة، فلا يُقَوّي غيره ولا يتقوّى بغيره، ويُعَدُّ ما تفرّد به منكرا كما في رواية ظاهر الفسق وشديد الغفلة[١]

(١) انظر: المصدر السابق ص ٤٤-٤٦

المطلب الرابع

الضعف بسبب الشذوذ، وبسبب العلة القادحة

الشذوذ في اللغة: التفرد، شَذَّ عَنْهُ أَيِ انْفَرَدَ وَنَدَرَ، يَشُذُّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ شُذُوذًا فَهُوَ شَاذٌّ [1]

وفي اصطلاح المحدثين الشاذ : هو ما رواه " المقبول" مخالفاً لمن هو أولى منه.[2]، أما إن خالف الضعيف غيره فهو المنكر.

- **مثال الشذوذ في الإسناد**: ما رواه أبو داود قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي، فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلُمْنِي، فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا أَمْلِكُ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي الْقَلْبَ.[3] فحماد بن سلمة ثقة، لكنه تفرد بوصل هذا الحديث.

- **أما العلَّة**: فهي عبارةٌ عَنْ أسبابٍ خفيَّةٍ غامِضَةٍ قادِحَةٍ فيهِ. والحديثُ المعلَّلُ: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقدَحُ في صحَّتِهِ مَعَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامةُ منها، ويتطرَّقُ ذلكَ إلى الإسنادِ الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ مِنْ حيثُ الظاهِرُ.

([1]) مختار الصحاح ص ١٦٣

([2]) نزهة النظر ص٥٠

([3]) رواه أبو داود في كتاب النكاح – بَابٌ فِي الْقَسْمِ بَيْنَ النِّسَاءِ (٢/٢٤٢)(٢١٣٤)

قال ابن الصلاح رحمه الله: اعْلَمْ أنَّ معرفةَ علَلِ الحديثِ مِنْ أجلِّ علومِ الحديثِ وأدقِّها وأشرفِها، وإنَّما يَضْطَلِعُ بذلكَ أهلُ الحِفْظِ والخِبْرَةِ والفَهْمِ الثَّاقِبِ.

ثُمَّ قدْ تقعُ العِلَّةُ في: إسنادِ الحديثِ، وهو الأكثرُ. وقدْ تقعُ في متنِهِ.

-**مثال العلة في الإسناد**: ما رواهُ الثِّقَةُ يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ عَنْ سُفيانَ الثوريِّ، عَنْ عمرِو بنِ دينارٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ: " البَيِّعَانِ بالخِيارِ ... الحديث" [1]

فهذا إسنادٌ متَّصِلٌ بنقلِ العدلِ عَنِ العدْلِ، وهوَ مُعلَّلٌ غيرُ صحيحٍ، والمتنُ على كلِّ حالٍ صحيحٌ، والعلَّةُ في قولِهِ: عَنْ عمرِو بنِ دينارٍ إنَّما هوَ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ.

-**مثال العلة في المتن** : ما انْفَرَدَ مسلمٌ بإخراجِهِ[2] في حديثِ أنسٍ مِنَ اللَّفظِ المصرَّحِ بنفي قراءَةِ (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) فعلَّلَ قومٌ روايةَ اللفظِ المذكورِ لَمَّا رأوا الأكثرينَ إنَّما قالوا فيهِ: (فكانوا يَسْتَفْتِحونَ القراءةَ بـ: (الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ) مِنْ غيرِ تعرُّضٍ لذكرِ البسمَلَةِ، وَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ البخاريُّ ومسلمٌ عَلَى إخراجِهِ في الصحيحِ، ورأوا أنَّ مَنْ رواهُ باللَّفظِ المذكورِ، رواهُ بالمعنى الَّذِي وقَعَ لهُ، فَفَهِمَ مِنْ قولِهِ: (كانوا يَستفتحونَ بـ: (الحمدُ للهِ)، أنَّهُم كانوا لا

([1]) متفق عليه: أخرجه البخاري في البيوع، بَابُ إِذَا لَمْ يُوَقِّتْ فِي الخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ البَيْعُ (٦٤/٣)(٢١٠٩)، ومسلم في البيوع، بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايِعَيْنِ (١١٦٣/٣)(١٥٣١)

([2]) أخرجه مسلم في الصلاة، بَابُ حُجَّةِ مَنْ قَالَ لَا يُجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ (٢٩٩/١)(٣٩٩)

يُبَسْمِلُونَ، فرَوَاهُ على ما فَهِمَ، وأخطأَ؛ لأنَّ معناهُ أنَّ السورةَ التي كانوا يفتتحونَ بها مِنَ السُّورِ هيَ الفاتحةُ، وليسَ فيهِ تعرُّضٌ لذكرِ التسميةِ. وانضمَّ إلى ذلكَ أمورٌ، منها: أنَّهُ ثَبَتَ عَنْ أنسٍ أنَّهُ سُئِلَ عَنِ الافتتاحِ بالتسميةِ، فذَكَرَ أنَّهُ لا يَحفظُ فيهِ شيئاً عَنْ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، واللهُ أعلمُ.

قلت: ولا يضير مسلماً في صحيحه إخراجه لها، لأن من منهجه إيراد الروايات الصحيحة ابتداءً في أصل الكتاب، ثم يعقبها بإيراد الروايات المعلولة تنبيهاً عليها.

كيف تُعرف العلة في الحديث؟

قالَ الخطيبُ أبو بكرٍ: السبيلُ إلى معرفةِ عِلَّةِ الحديثِ: أنْ يُجْمَعَ بينَ طُرُقِهِ، ويُنْظَرَ في اختلافِ رُوَاتِهِ، ويُعْتَبَرَ بمكانِهِمْ مِنَ الحِفْظِ، ومنزلتِهِم في الإتقانِ والضبطِ.

ورُوِيَ عَنْ عليِّ بنِ المدينيِّ قالَ: البابُ إذا لَمْ تُجْمَعْ طرقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ.[1]

(1) ينظر: مقدمة علوم الحديث (ص ١٨٨ – ١٩٠)

المبحث الثالث

علم الجرح والتعديل

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل

من أبرز العلوم التي يُرجع إليها ويُستعان بها في دراسة الإسناد ومعرفة أحوال الرواة: علم الجرح والتعديل وإن شئتَ قلتَ: علم نقد الرواة.

أولاً: تعريف الجرح

- **الجرح لغة** : جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحاً: أَثَّرَ فِيهِ بِالسِّلَاحِ؛ وجَرَّحَه: أَكثر ذَلِكَ فِيهِ؛ قَالَ الْحُطَيْئَةُ [1]: مَلُّوا قِراه، وهَرَّتْه كلابُهُمُ ... وجَرَّحُوه بأَنْيابٍ وأَضْراسِ. وَالِاسْمُ الجُرْح، بِالضَّمِّ، وَالْجَمْعُ أَجْراح وجُرُوحٌ وجِراحٌ ..[2]

-**وفي الاصطلاح**: ذكر ما يشين الرواة، ويقتضي رد رواياتهم، أو بيان لعيوب رواة الحديث التي بسببها تسقط عدالتهم، ويختل ضبطهم، ويكون حديثهم من عداد الضعاف.

هذا، ويتحقق الجرح في الراوي بسلب أحد الأمرين، وهما: العدالة، والضبط فإنّ مَنْ سُلبت عدالتُهُ صار فاسقاً، ومَنْ سُلب ضبطُهُ صار مغفلاً [3]

([1]) الْحُطَيْئَةُ: هو جرول بن أوس بن مالك العبسيّ، أبو ملكية: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءً عنيفا، لم يكد يسلم من لسانه أحد. مات نحو ٤٥هـ. الأعلام. للزركلي (١١٨/٢)

([2]) لسان العرب (٤٢٢/٢) مادة " جرح "

([3]) دراسات في الجرح والتعديل ص ٤١

الجرح ليس من الغيبة المحرمة:

إنما من النصيحة الواجبة، والتحذير المطلوب، والتعريف الضروري، وذلك صيانة للدين، وحماية لأصله المكين: السنة النبوية.

قال مجد الدين بن الأثير: قد عاب بعضُ من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، لأنهم لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا المقصد فيه، وإنما حمل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال، وتعديل من عدَّلوا، وجرح من جرحوا، الاحتياط في أمور الدين، وحراسة قانونه، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة، ولا يُظَنّ بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس والغيبة والوقيعة فيهم، ولكنهم بيَّنوا ضعف من ضعفوه، لكي يُعرف فتُجتنب الرواية عنه والأخذ بحديثه، تورعًا وحِسبة وتثبتًا في أمر الدين، فإن الشهادة في الدين أحق وأولى أن يُتَثَبَّتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال .[1]

ثانياً: تعريف التعديل

-العدالة لغة: مصدر عدل، والعدل ضد الجور، جاء في لسان العرب: العَدْل: مَا قَامَ فِي النُّفُوسِ أَنه مُسْتقيم، وَهُوَ ضِدُّ الجَوْر. عَدَل الحاكِمُ فِي الْحُكْمِ يَعْدِلُ عَدْلًا وَهُوَ عادِلٌ.[2]

([1]) جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم (١/١٣١)

([2]) لسان العرب (١١/٤٣٠) مادة " عدل "

- **واصطلاحاً** : وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته، أو وصف متى التحق بالراوي اعتُبِرَ قولُهُ وأُخِذَ به.[1] والراوي العدل : هو المسلم، البالغ، العاقل، الخالي من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

شُرُوطُ العَدَالَةِ : لا يُوصف الرَّاوي بالعدالة إلا إذا تحققت فيه عدة شروطٍ؛ هي:

-الإسلام: فلا تُقبل روايةُ الكافر، ومنصب الرَّاوية جليلُ القدر شريفُ المنزلة.

-التكليف: فلا تُقبلُ روايةُ الصَّبي على الأصح، وكذا فاقد العقل.

-السَّلامة من أسباب الفسوق وما يُخلُّ بالمروءة.

هذا، وشرطا الإسلام، والبلوغ للأداء وليسا للتَّحَمُّلِ، فقد تَحَمَّل بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدّوا بعده وتحمّل صغار الصحابة حال صباهم وأدّوا بعد بلوغهم.[2]

ثبوت العدالة: تثبت العدالة بأحد أمرين:

الأول: بتنصيص مُعَدِّلِينَ عليها، أي ينص علماء التعديل عليها في حق الراوي.

الثاني: بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفاه ذلك، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليها، وذلك مثل

---

(1) جامع الأصول (١/١٢٦)

(٢) انظر: علوم الحديث (ص ٢٤١)

الأئمة المشهورين، كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والأوزاعي، وَاللَّيْثِ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَوَكِيعٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي نَبَاهَةِ الذِّكْرِ وَاسْتِقَامَةِ الْأَمْرِ، فَلَا يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَةِ هَؤُلَاءِ وَأَمْثَالِهِمْ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَةِ مَنْ خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى الطَّالِبِينَ. [1]

وقد سُئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه ؟ فقال: مثل إسحاق يُسأل عنه ![2]

مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة: خالف الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ) جمهور المحدثين فيما تثبت به العدالة للراوي حيث قال: كُلُّ حَامِلِ عِلْمٍ مَعْرُوفُ الْعِنَايَةِ بِهِ فَهُوَ عَدْلٌ، مَحْمُولٌ فِي أَمْرِهِ أَبَدًا عَلَى الْعَدَالَةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: " يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ "[3]

([1]) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٥ – ١٠٦)

([2]) تدريب الراوي. للسيوطي (١/٣٥٥)

([3]) رواه البزار في مسنده (١٦/٢٤٧)(٩٤٢٢)عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/١٧)(٣٨٨٤)عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. ورواه البيهقي في الكبرى (١٠/٣٥٣)(٢٠٩١١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُذْرِيِّ.

هذا والحديث صححه الألباني كما في تحقيقه لمشكاة المصابيح (١/٨٢)(٢٤٨)

قال ابن الصلاح راداً على مذهبه: وَفِيمَا قَالَهُ اتِّسَاعٌ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.[1]

وقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطحاوي معقباً على الحديث: وَالْأَخْلَافُ: هُمُ الَّذِينَ ذَكَرْنَا مِمَّنْ يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْهُمْ، وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، لَا مَنْ سِوَاهُمْ مِمَّنْ لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْهُ، وَلَا يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ لِشُذُوذِهِ الَّذِي قَدْ شَذَّهُ، وَلِانْفِرَادِهِ الَّذِي قَدِ انْفَرَدَ بِهِ.[2]

شروط قبول الراوي: أجمع جماهير أهل العلم على أنه يُشترط فيمن يُحتج بروايته شرطان أساسيان، هما:

-**الشرط الأول**: العدالة وقد مر آنفاً الكلام عليها.

-**الشرط الثاني**: الضبط، ويعنون به أن يكون الراوي، غير سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مخالفاً للثقات، ولا كثير الأوهام، ولا مغفلاً.

قال ابن الصلاح: أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ عَلَى: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ: عَدْلًا، ضَابِطًا لِمَا يَرْوِيهِ، وَتَفْصِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتُرِطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِيَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

([1]) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٥ – ١٠٦)

([2]) شرح مشكل الآثار. لأبي جعفر الطحاوي (١٧/١٠)(٣٨٨٤)

والضبط نوعان:

١-ضبط الصدر: أن يكون الراوي يقظاً غير مُغَفَّل بل يحفظ ما سمعه ويُثْبِتُه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

٢-وضبط السطر (الكتاب): صيانته لديه منذ سمع فيه وصحّحه إلى أن يُؤَدِّيَ منه[١]

كيف يُعرف ضبط الراوي؟

أجاب ابن الصلاح قائلاً: يُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوِي ضَابِطًا بِأَنْ نَعْتَبِرَ رِوَايَاتِهِ بِرِوَايَاتِ الثِّقَات الْمَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، فَإِنْ وَجَدْنَا رِوَايَاتِهِ مُوَافِقَةً – وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى – لِرِوَايَاتِهِمْ، أَوْ مُوَافِقَةً لَهَا فِي الْأَغْلَبِ وَالْمُخَالَفَةُ نَادِرَةٌ، عَرَفْنَا حِينَئِذٍ كَوْنَهُ ضَابِطًا ثَبْتًا، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لَهُمْ، عَرَفْنَا اخْتِلَالَ ضَبْطِهِ، وَلَمْ نَحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.[٢]

ما يتعلق بجهالة الراوي: المراد بجهالة الراوي إبهام اسم الراوي، وجهالة عينه، وجهالة حاله.

والمجهول قسمان: الأول: مجهول العين: من لم يَرْوِ عنه غير واحد ولم يُوثَّقْ.

---

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢١٨، وفتح المغيث ٢٨٦/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٦)

والثاني: مجهول الحال (المستور): من روى عنه اثنان فأكثر ولم يُوَّثق.[١]، والجمهور على أن تفرّد الواحد بالرواية عن الشيخ لا يرفع عنه جهالة العين، وأن رواية الاثنين فأكثر عنه تفيد التعريف دون التعديل، ولذلك يبقى في درجة مجهول الحال حتى يُوَّثق، فقد قال الخطيب: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك... إلّا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه.[٢]، فأما المبهم من الرواة . وهو من لم يسمّ اسمه، نحو: "حدثنا رجل" . فهذا لا يقبل حديثه. وتعليل ذلك: أن شرط قبول الرواية معرفة عدالة الراوي ومن أُبْهِمَ اسمُه لا تعرف عينه. فكيف تعرف عدالته وضبطه.[٣]

(١) انظر: نزهة النظر ص ٥٠

(٢) الكفاية ص ١٥٠.

(٣) انظر: نزهة النظر ص ٤٩.

المطلب الثاني

مراتب الجرح والتعديل

وضع النقاد من المحدثين ألفاظاً خاصة تناسب حال الراوي جرحاً، أو تعديلاً ، والعمدة في ذلك ما قاله المتقدمون كابن المديني، وابن معين، وابن مهدي، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وغيرهم.

وقد عُني أئمة الجرح والتعديل بذكر ألفاظ الجرح والتعديل، وبيان مراتبها ودرجاتها، وقد رتبها في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" ابن أبي حاتم الرازي فجعلها أربع مراتب فأحسن وأجاد، وتبعه في ذلك الإمامان ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" والنووي في مختصره المسمى "بالتقريب" والذي شرحه الإمام السيوطي بكتابه الجامع "تدريب الراوي"، ثم جعلها الإمامان الذهبي، ثم العراقي خمس مراتب، ثم جاء الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني فجعلهما اثنتي عشرة مرتبة [1]

– ومن خلال مطالعة ما ذكروه سيما ما ذكره ابن أبي حاتم يحسن بي أن ذكر هذه المراتب فأقول:

أولاً: مراتب التعديل

-**المرتبة الأولى** : مَنْ قيل فيه من الرواة على صيغة المبالغة: أنه " أوثق الناس "، أو " لا يُسأل عنه "، أو " إليه المنتهى في التثبت " ، أو من تأكدت عدالته بتكرار عبارات التوثيق: مثل " ثقة ثقة "، أو " ثقة ثبت "، أو "

([1]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. لمحمد أبي شُهبة ت١٤٠٣هـ (ص٤٠٧) ط. دار الفكر العربي.

حجة متقن " ، أو من جاء توثيقه بكلمة واحدة: كـ " ثقة "، أو " حجة "، أو " ثبت " ونحو ذلك.

-**المرتبة الثانية**: مَنْ قيل فيه: " صدوق "، أو " لا بأس به " – عند غير ابن معين وأحمد لأنها تعدل ثقة عندهما –، أو " محله الصدق "، أو " مأمون "، وغير ذلك مما يُشعر بخفة الضبط.

-**المرتبة الثالثة**: مَنْ قيل فيه: " شيخ "، أو " وسط "، أو " شيخ وسط "، أو " روى عنه الناس "، ونحو ذلك مما ليس فيه دلالة صريحة على التوثيق.

-**المرتبة الرابعة**: مَنْ قيل فيه: " صالح الحديث "، أو " يكتب حديثه "، أو " مقارب الحديث "، أو " يُعتبر به "، ونحو ذلك مما أشعر اللفظ فيها بالقرب من التجريح.

حكم أهل هذه المراتب:

أ- **أما المرتبة الأولى**: فحديث أهلها " صحيح " يحتج به اتفاقاً، وإن تفاوتوا بداخلها حسب صيغة التوثيق، كما يظهر عند الترجيح.

ب- **وأما المرتبة الثانية**: فحديث أهلها " حسن " على الأغلب، ويحتج به أيضاً لكن دون الأولى كما هو مقرر عند جمهور المحدثين.

ت- **وأما المرتبة الثالثة، والرابعة**: فإنه لا يحتج بأحد من أهلهما منفرداً لكون ألفاظهما لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر أي يعرض على أحاديث الثقات الضابطين فإن وافقهم احتج به وإلا فلا، والله أعلم.

ثانياً: مراتب التجريح

- **المرتبة الأولى**: مَنْ قيل فيه: " ليّن الحديث "، أو " فيه مقال "، أو " في حديثه ضعف "، أو " ليس بذاك "، أو " ليس بمأمون "، ونحو ذلك.

- **المرتبة الثانية**: من صُرّح فيه بالضعف وعدم الاحتجاج به: مثل: " ضعيف "، أو " لا يُحتج به "، أو " له مناكير "، أو " واهٍ "، ونحو ذلك.

- **المرتبة الثالثة**: مَنْ تأكد فيه الضعف مثل: " ضعيف جداً "، أو قيل فيه: " متروك "، أو " لا تحل الرواية عنه "، أو " لا يُكتب حديثه "، أو " مُتهم بالكذب "، ونحو ذلك.

- **المرتبة الرابعة**: من قيل فيه: " كذاب "، أو " وضّاع "، أو " دجال "، أو " يضع الحديث "، أو "يكذب "، ونحو ذلك.

حكم أهل هذه المراتب:

أ - **المرتبة الأولى، والثانية**: حديث أهلهما " ضعيف " لا يُحتج به، ولكن يُكتب للاعتبار فقط.

ب - **المرتبة الثالثة**: حديث أهلها " ضعيف جداً " لا يحتج بحديثهم، ولا يُكتب، ولا يُعتبر به.

ت- **المرتبة الرابعة**: حديث أهلها ليس بحديث أصلا إنما هو: موضوع ؛ مصنوع ؛ ساقط ؛ هالك لا يُروى إلا على جهة التحذير منه.[1]

([1]) يُنظر: الجرح والتعديل (٣٧/٢) بتصرف.

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر

جمع الحافظ ابن حجر رحمه الله بين مراتب الجرح والتعديل وحصرهم في اثنتي عشرة مرتبة، هي:

المرتبة الأولى: الصحابة، وصرح بهم لشرفهم.

المرتبة الثانية: من أُكِّدَ مدحه، إما بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

المرتبة الثالثة: من أُفرِدَ بصفة كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

المرتبة الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو: لا بأس به.

المرتبة الخامسة: من قَصُرَ عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة: بصدوق سيئ الحفظ، أو: صدوق يهم، أو له أوهام، أو يُخطئ، أو: تَغيَّر بأَخَرةٍ. ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتّشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتَّجَهُم، مع بيان الداعية عن غيره.

المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

المرتبة السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يُوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أومجهول الحال.

المرتبة الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يُفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

المرتبة التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

المرتبة العاشرة: من لم يوثق ألبتة، وضُعّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

المرتبة الحادية عشرة: من اتُهم بالكذب.

المرتبة الثانية عشرة: من أُطلِق عليه اسم الكذب والوضع.[1]

*** تعقيب:**

لقد جمع الحافظ ابن حجر رحمه الله بين مراتب الجرح والتعديل مبتدئاً بأعلى مراتب التعديل" مرتبة الصحبة"، ثم من دونها من الحفاظ الثقات، ثم من دونهم، لينتهي بأعلى مراتب الجرح: "مرتبة الكذب والوضع"، وهو في ذلك مفصل، وإلا فمردها جميعاً إلى ثمانية مراتب: أربعة للتعديل، ومثلها للتجريح – كما ذكرت آنفاً.

(1) تقريب التهذيب (ص٣٥-٣٦)

المطلب الثالث

قواعد في الجرح والتعديل

لا يخفى على المطالع لهذا العلم، السابر لأغواره أن قواعده محض اجتهاد من النقاد منها ما هو مبني على استقراء تام، ومنها ما هو مبني على استقراء غير تام، لذلك كانت أحكامهم على الرواة مختلفة باختلاف أدواتهم العلمية، وقدراتهم الذهنية، ومؤثراتهم البيئية ..

يقول الصنعاني رحمه الله: إِن تَصْحِيح الحَدِيث وتضعيفه مَسْأَلَة اجتهادية ونظرية قد يخْتَلف الإمامان العظيمان فِي الحَدِيث الْوَاحِد فأحدهما يذهب إِلَى صِحَّته، أَو حسنه، وَالْآخر إِلَى ضعفه، أَو وَضعه بِاعْتِبَار مَا حصل لَهما من الْبَحْث وَالنَّظَر .. [1] .

قصارى القول: أن المحدثين في أحكامهم على الرواة والروايات مجتهدون كالفقهاء في آرائهم وإجاباتهم في كثير من الأحكام، يقول المنذري رحمه الله: واختلاف المحدثين كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد فإن الحاكم إذا شُهِد عنده بجرح شخص اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحاً في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك، كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن

---

[1]) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ت ١١٨٢هـ (ص ٧٥) ط. الدار السلفية – الكويت.

يكون الجارح مخبرا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلا له عن غيره بطريقه، والله عز وجل أعلم.[1]

لكن، وبالرغم من تفاوت اجتهاداتهم في أحكامهم، فإن لهم قواعد في الجرح والتعديل تعتبر محل إجماع لدى جمهرة مستكثرة منهم، من هذه القواعد ما يلي:

القاعدة الأولى: " لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة إليه "

إذا كان جرح الرواة جائزاً، بل واجباً للحاجة والضرورة شرعية، فإنه مع ذلك لا يجوز إذا كان زائدا عن الحاجة، فمن أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة، أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرخص بها للحاجة لا يُرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل به الغرض.

قال الإمام ابن دقيق العيد: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المُحَدِّثُونَ، والحكام.[2]

القاعدة الثانية: " لا يجوز نقل الجرح فقط فيمن وُجِدَ فيه الجرح والتعديل "

التعديل والتجريح شهادة من الناقد يلزمهما الصدق والتحري والإنصاف، فلا يجوز أن يصدر تعديل أو تجريح يحكمهما الهوى أو المحاباة ونحو ذلك،

---

[1]) جواب الحافظ أبى محمد عبد العظيم المنذري ت٦٥٦هـ عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص ٨٢ – ٨٣) ط. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

[2]) تدريب الراوي. للسيوطي (٨٩٢/٢)

فلا يحل للناقد أن ينقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما فإن ذلك ظلم له: قال الإمام ابن سيرين ت١١٠هـ: "ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه "، وقال الإمام الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد العطار: "قد أورده العلامة ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال مَنْ وثَّقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق "[١]

القاعدة الثالثة: " لا يُـقبل الجرح والتعديل ممن ليست له معرفة بأسبابهما "

اتفق العلماء على عدم قبول الكلام في الرواة الصادر عمن يجهل أسباب الجرح والتزكية، قال تاج الدين السبكي: "من لا يكون عالما بأسبابهما –أي الجرح والتعديل– لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد "، وقال الحافظ ابن حجر: "وينبغي ألاَّ يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يقبل جرح من أفرط فيه فجرح بما لا يقتضيه رد حديث المحدث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية "[٢].

القاعدة الرابعة: " لا تثبت العدالة بالهيئة الظاهرة "

قال يعقوب بن سفيان: سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف، قال: " إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة، قال الخطيب: فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله

---

(١) ميزان الاعتدال. للحافظ الذهبي (٩/١)

(٢) شرح نخبة الفكر (ص ٤١).

العمري ثقة بما ليس حجة؛ لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح. [1]

القاعدة الخامسة: " ليس كل من تُكُلِّم فيه بمجروح "

إن مجرد الكلام في الرجل لا يعني أنه مجروح ساقط العدالة، مردود الرواية أو الشهادة، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله، وما سلم فاضل من طاعن، وكما قيل: سلمت وهل حي على الناس يَسلمٌ ؟!! ولذلك خُرِّج في الصحيحين لخلق ممن تُكُلِّم فيهم منهم: جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الله الإيادي، وخالد بن مخلد القطواني، وغيرهم.

القاعدة السادسة : " لا يُعتمد الجَرْح إلاَّ بِقَاطِعٍ "

أخطأ غير واحد من الأئمة بجرحهم لبعض الثقات بما لا يُجرح، كما جرَّح النسائيُ أحمدَ بن صالح المصري بقوله: ليس بثقة.[2] وهو ثقة إمام حافظ احتج به البخاري ووثَّقه الأكثرون، قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه.[3] وقال ابن عدي: وسبب كلام

---

(1) الكفاية ص ١٦٥

2) الضعفاء والمتروكون. للنسائي (ص٢٢/ ت٦٦)

3) الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليلي (١/٤٢٤) ط. مكتبة الرشد- الرياض.

النسائي فيه أنه حضر مجلسه فطرده، فحمله ذلك على أن تكلم فيه. [1] [2]

القاعدة السابعة: هل يقبل التعديل دون ذكر السبب؟

نعم يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة فيثقل، ويشق ذكرها، ولأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا ...

أما الجرح فلا يقبل إلا مبين السبب لأنه يحصل بأمر واحد، ولا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قدح، أو لا؟ ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة، وعمرو بن مرزوق، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت، إلا إذا فُسّر سببه ... ويدل على ذلك أيضا أنه ربما استفسر الجارح، فذكر ما ليس بجرح، مثال ذلك: قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون[3] فتركت حديثه. وقيل للحكم بن عتيبة: لمَ لم ترو عن

---

[1]) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٠٠)

[2]) تدريب الراوي. للسيوطي (٢/٨٩٢)

([3]) البرذون: بكسر الباء وبالذال المعجمة، والجمع براذين والأنثى برذونة، الدابة المعروفة. حياة الحيوان الكبرى. للدميري (١/١٧٣) ط. دار الكتب العلمية.

زاذان[1]؟ قال: كان كثير الكلام[2]، وأشباه ذلك مما لا يعد جرحاً مقبولاً.[3]

قلت: وهذا آكد فيمن اختلف فيه النقاد، فلا يُقبل الجرحُ فيه إلا مفسراً .

القاعدة الثامنة: " تعارض الجرح والتعديل في راو واحد "

قال ابن الوزير الصنعاني: " اعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنما يكون تعارضا عند الوقوع في حقيقة التعارض، أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك: فلا تعارض ألبتة، مثال ذلك:

- أن يجرح هذا بفسق قد علم وقوعه منه، ولكن عُلمت توبته أيضاً، والجارح جَرَح قبلها - قبل التوبة - فإنه لا تعارض بين الجرح والتعديل على هذا.

- أو يجرح بسوء حفظ مختص بشيخ أو بطائفة، والتوثيق يختص بغيرهم.

- أو سوء حفظ مختص بآخر عمره لقلة حفظ أو زوال عقل.

- وقد يكون الجرح ناشئاً عن الغضب أو الكراهية أو نحوهما، وكان التعديل سليماً على الجادَّة، فلا يلتفت إلى ذلك التعارض، بل إن التعارض منتف في تلك الحال.

---

(1) زاذان: هو أبو عبد الله، ويُقال: أبو عُمَر الكندي، مولاهم، الكوفي الضرير البزاز، وثقه غير واحد، روى له البخاري في "الأدب"، والباقون، مات سنة اثنتين وثمانين. تهذيب الكمال (٩/٢٦٣)(١٩٤٥)

(2) تهذيب الكمال (٩/٢٦٤)

(3) تدريب الراوي (١/٣٥٩ - ٣٦٠)

أما إذا تعارض الجرح والتعديل مع عدم إمكان الجمع بينهما، ففيه أقوال:-

الأول: أن الجرح مقدم على التعديل. وبه قال الجمهور لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل.

القول الثاني: أنه يقدم التعديل على الجرح. لأن الجارح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر جارحاً، مثل الذي جرح بالبول قائمًا. فعن عُثْمَان بْن أَبِي شيبة قال: حَدَّثَنَا جرير قَالَ أتيت سماك بْن حرب فرأيته يبول قائماً فرجعت ولم أسأله عن شيء قلت قد خرف. [1]

القول الثالث: أنه يقدم الأكثر من الجارحين والمعدلين.

([1]) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٥٤١)

المطلب الرابع

المتكلمون في الرجال "علماء الجرح والتعديل"

ليس نقد الرواة بالأمر الهَيّن، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث. ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر.[1]

أولاً: من أهم صفات النقاد "علماء الجرح والتعديل"

يشترط فيمن تصدى للجرح والتعديل : العلم، والورع، والصدق، والأمانة، والإنصاف، لأنه في مقام الحاكم على غيره لابد له من ورع يعصمه من

([1]) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل. (١/٢-٣) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند.

الزيغ، ومن إنصاف يبعده عن الحيف، ومن ثم احتاط النقاد في كلامهم، وتجردوا لله في أحكامهم فذكروا جرح الأقربين، ونقلوا تعديل الأبعدين امتثالاً لقول رب العالمين: (وَإِذا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كانَ ذَا قُرْبى)[1]، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده، وَقد سُئِلَ عَليّ بن الْمَدِينِيّ عَن أَبِيه فَقَالَ اسألوا غَيْرِي فَقَالَ سألناك فَأَطْرَقَ ثمَّ رفع رَأسه وَقَالَ هَذَا هُوَ الدَّين أبي ضَعِيف.[2]، وقَالَ زَيْدٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ: «لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي»[3]، وقال ابن معين عن سَعِيد بن خُثَيْم الكوفي: ثقة، فقيل له: إنه شيعي. فَقَالَ: وشيعي ثقة، وقدري ثقة.[4]وقال يحيى بن المغيرة: سألت جريرا بن عبد الحميد عن أخيه أنس بن عبد الحميد فقال: لا يكتب عنه فإنه يكذب في كلام الناس.[5]، قال الذهبي: والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ، وعِلَلِه، ورجالِه.[6]

---

(1) سورة الأنعام، من آية (١٥٢)

(2) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حبان البستي ت ٣٥٤هـ (١٥/٢) ط. دار الوعي، حلب.

(3) مقدمة الإمام مسلم رحمه الله (٢٧/١)

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للحافظ المزي ت ٧٤٢هـ (٤١٤/١٠) ط. مؤسسة الرسالة – بيروت.

(5) الجرح والتعديل (٢٨٩/٢)

(6) الموقظة في علم مصطلح الحديث. لأبي عبد الله الذهبي ت ٧٤٨هـ (ص ٨٢) ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية.

ثانياً: أقسام المتكلمين في الجرح والتعديل:

قسّم الإمام الذهبي مَنْ تَكلم في الرجال أقساماً ثلاثة، هي:

القسم الأول، المتشددون: يغمز الواحد منهم الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، ومن هؤلاء المتشددين: شعبة بن الحجاج ت١٦٠هـ، ويحيى بن سعيد القطان البصري ت١٩٨هـ، وعبد الرحمن بن مهدي ت١٩٨هـ، ويحيى بن معين ت٢٣٣هـ

فإذا وثق واحد منهم شخصاً، فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذاك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً.

القسم الثاني: **المتساهلون**، ومن أبرزهم: أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي ت٢٧٩هـ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ت٣١١هـ، وابن حبان البستي ت٣٥٤هـ، والحاكم النيسابوري ت٤٠٥هـ.

القسم الثالث: **المعتدلون**، ومن أبرزهم: الإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ، والإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، والحافظ علي بن عمر الدارقطني ت٣٨٥هـ، والحافظ شمس الدين الذهبي ت٧٤٨هـ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ [1]

([1]) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل. للحافظ الذهبي (ص١٧١ – ١٧٢).

تعقيب مفيد: قال المعلمي اليماني: ما اشتهر أنّ فلانًا من الأئمة مسهّل، وفلانًا مشدّد، ليس على إطلاقه، فإنّ منهم من يسهل تارةً، ويشدِّد أخرى، بحسب أحوال مختلفة. ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراءٍ بالغ لأحكامهم مع التدبر التام[1]

قلت: وعليه فلا يعني وصف الإمام بالتشديد إهدار تضعيفه، ولا وصفه بالتساهل إهدار توثيقه، ولا وصفه بالإنصاف اعتماد حكمه مطلقاً، وإنما فائدة هذه الأوصاف اعتبارها قرينة من قرائن الترجيح.

([1]) انظر: آثَار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلّمِيّ اليَماني (٢٥/٢٥٢) ط. دار عالم الفوائد.

المبحث الرابع
خطوات دارسة الإسناد، والحكم عليه

تتلخص خطوات دارسة الإسناد فيما يلي:

الخطوة الأولى: تخريج الحديث المراد دراسة إسناده من مصادر السنة الأصلية سنداً ومتناً، مع مراعاة مواضع التقاء الرواة في أصل السند ثم تحديد الإسناد المراد دراسته ..

الثانية: تعيين أسماء الرواة في الإسناد أي معرفة أعيانهم حتى نقف على ترجمتهم ومراتبهم بدقة لأن الخطأ في تعين أي راوي يتبعه خطأ في الحكم على الحديث لأن إبدال راوي ثقة بضعيف أو العكس يؤثر في الحكم.

الثالثة: الترجمة الحديثية لكل راو على حدةٍ من خلال العناصر التالية:

١-اسم الراوي كاملاً، مع ذكر كنيته، ونسبه، ومولده، ووفاته.

٢-ذكر اثنين ممن روى عنهم، واثنين ممن رووا عنه -على الأقل- على أن يكون مَنْ في الإسناد أحدهما، هذا ويجوز أن نأخذهما من كتب الأسانيد سيما إذا لم توجد في كتب الرجال.

٣-التعرف على أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي لا سيما المعتدلين منهم كالبخاري، والإمام أحمد، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم. على نحو مجمل في الراوي المتفق على توثيقه، وكذا المتفق على تضعيفه. أما الراوي المختلف فيه فيتعين الاستقصاء لأقوال النقاد من أجل الموازنة، والترجيح بين الآراء حتى يُحكم عليه بما يناسبه.

هذا، وليعلم أن تفاوت مراتب الثقات يُستفاد بها عند الترجيح، فيجب إثباتها عند الترجمة.

الخطوة الرابعة: الحكم على الإسناد بما يناسبه صحة، أو حسناً، أو ضعفاً، وصيغة الحكم أن نقول: إسناد صحيح، أو إسناد حسن، أو إسناد ضعيف، ويستحسن عند الحكم ذكر العلة كأن نقول: إسناد ضعيف لانقطاعه، أو لأن فيه فلاناً ضعيف، وهكذا.

* وتقييدنا الإسناد بالحكم دون المتن هو الأحوط والأصح ما لم تشمل الدراسةُ المتنَ، فإن شملته وتأكد خلوه من العلل والنكارة والشذوذ فيسوغ لنا أن نحكم على الحديث بقولنا: حديث صحيح.

** **هذا ولما كان الحكم على الإسناد هو الغاية من دراسته**، فينبغي أن نحرص على أن يخرج الحكم في غاية الدقة، وإليك بيان بما يُراعى عند الحكم على الإسناد : -

- إذا كان رجال الإسناد ثقات، ولم يكن في الإسناد علة كالإرسال، أو الانقطاع، أو غيرهما من العلل، فإسناده صحيح.
- إذا كان في الإسناد راو وصف بـ "صدوق"، أو " لا بأس به"، أو "ليس به بأس" – عند غير من اعتبرها توثيقاً كابن معين وغيره – فإسناده: حسن ، فإن كان له شاهد، أو متابع فيرتقي به إلى: الصحيح لغيره.
- إذا كان في الإسناد من وصف بـ "صدوق سيئ الحفظ"، أو "صدوق يهم"، أو" له أوهام"، أو "يخطئ"، أو "تغير بآخره"، فإن لم يُدفع سوء حفظه، أو وهمه، أو خطؤه، أو تغيره، فهو: ضعيف، فإن أُمن وهمه، أو

خطؤه، أو تغيره، ودُفع سوء حفظه، فهو: حسن، أو: صحيح، حسب ما يحف به من قرائن وحيثيات.

- إذا كان في الإسناد مَنْ وُصف بـ "مقبول"، أو "ضعيف"، أو "مستور"، فإسناده: ضعيف على الأغلب، إلا إذا كان له متابع، أو شاهد يرتقي به إلى: الحسن لغيره، وأحياناً إلى: الصحيح لغيره، كما إذا توبع الضعيف بثقة.
- إذا كان في الرواة مَنْ وصف بمرتبة من مراتب الضعف الشديد كأن يكون "متهماً بالكذب"، أو "منكر الحديث"، أو غيره من حالات الضعف الشديد– الغير مدفوعة عنه – فإسناده: ضعيف جداً، ولا يرتقي بحال.
- عند ترجيح التوثيق بالنسبة للراوي المختلف فيه لابد من الإجابة عن عبارات المجرحين له، لأنها بمثابة جروح يجب تطبيبها.
- العمدة في بيان حال الراوي مجموع أقوال النقاد المتقدمين فيه.
- العبرة في ألفاظ الجرح والتعديل بدلالاتها الاصطلاحية، وليست اللفظية أو اللغوية.
- يضاف التعديل الفعلي إلى القولي ويحسب معه عند الترجيح.
- ينبغي النظر في المعضّدات، فقد يُحكم على الحديث بحكمٍ معين، لكن قد يوجد ما يعضده ويقويه من طرق وشواهد أخرى، ويتنبه إلى أن الحديث الذي يُعضّد هو الحديث خفيف الضعف، أما الحديث شديد الضعف فلا يرتقي ولا يُعضّد، ولو روي من مائة وجه.
- أن الشاهد يقوي السند والمتن معاً، وليس المتن فقط، ودليل ذلك ما جاء في الكامل لابن عدي إبان ترجمته لـ " عبد الرحمن بن أبي الموالي

" حيث قال: " ولعبد الرحمن بن أَبِي الْمَوَالِي أحاديث غير ما ذكرت، وَهو مستقيم الحديث والذي أُنْكِر عليه حديثُ الاستخارة، وقد روى حديثَ الاستخارةِ غيرُ واحد من أصحاب النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ كما رواه ابن أَبِي الْمَوَالِي." [1]

[1]) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٥٠١)(ترجمة ١١٣٤)

المبحث الخامس
كتب الرجال
المطلب الأول
تطواف حول كتب الرجال

كتب الرجال: هي مصنفات صنفت لتميز الرجال (الرواة) عن غيرهم، فتحدد أسمائهم، وأنسابهم، وألقابهم، وكناهم، وطبقتهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، ومواليدهم، ووفياتهم، كما تبين منزلتهم في ميزان الجرح والتعديل إذا كانوا من غير الصحابة، وقد تنوعت أشكال التصنيف في أسماء الرجال، ويمكن تقسيم المؤلفات فيهم إلى ما يلي:

أولاً: مؤلفات في رجال كتب مخصوصة

قامت مؤلفات خاصة بالترجمة لرواة الكتب الستة (صحيح البخاري – صحيح مسلم – سنن أبي داود – سنن الترمذي – سنن النسائي الصغرى – سنن ابن ماجه) مثل كتاب: تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للمزي ت٧٤٢هـ، والكاشف في أسماء الرجال. للذهبي ت٧٤٨هـ، وتهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، وتقريب التهذيب. لابن حجر أيضاً.

ثانياً: مؤلفات خاصة بالرواة الثقات

مثل كتاب: الثقات. لأحمد بن صالح العجلي ت٢٦١هـ، والثقات. لأبي حاتم محمد بن حبّان البستي ت٣٥٤هـ، وتاريخ أسماء الثقات. لابن شاهين ت٣٨٥هـ

ثالثاً: مؤلفات خاصة بالرواة الضعفاء

مثل كتاب: الضعفاء الصغير. للإمام البخاري ت ٢٥٦هـ، والضعفاء والمتروكون. للإمام النسائي ت ٣٠٣هـ، والضعفاء الكبير. للإمام العقيلي ت٣٢٢هـ، والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. للإمام ابن حبان ت٣٥٤هـ، والكامل في ضعفاء الرجال. للإمام ابن عدي ت٣٦٥هـ.

رابعاً: مؤلفات جمعت بين الثقات والضعفاء

مثل كتاب: الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم ت٣٢٧هـ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي ت٧٤٨هـ، وسير أعلام النبلاء. للذهبي ت٧٤٨هـ، ولسان الميزان. لابن حجر ت٨٥٢هـ.

خامساً: مؤلفات في الصحابة

مثل: معجم الصحابة. لأبي القاسم البغوي ت٣٢٧هـ، ومعرفة الصحابة. لأبي نعيم ت٤٣٠هـ، والاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر ت٤٦٣هـ، وأُسْد الغابة في معرفة الصحابة. لابن الأثير ت٦٣٠هـ، والإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ.

سادساً: المصنفات المرتبة على الطبقات

مثل: الطبقات الكبرى. لابن سعد ت٢٣٠هـ، وطبقات خليفة بن خياط ت٢٤٠هـ، وطبقات المحدثين بأصبهان. لأبي نُعيم الأصبهاني ت٤٣٠هـ، وتذكرة الحفاظ. للإمام الذهبي ت٧٤٨هـ، وطبقات الحفاظ. للإمام السيوطي ت٩١١هـ.

سابعاً: المؤلفات المرتبة على التواريخ

مثل: تاريخ الأمم والملوك وأخبارهم ومولد الرسل وأنباؤهم. لابن جرير الطبري ت٣١٠هـ، والمنتظم في تواريخ الملوك والأمم. لابن الجوزي ت٥٩٧هـ، والكامل في التاريخ. لابن الأثير ت٦٣٠هـ، والبداية والنهاية. لابن كثير ت٧٧٤هـ، وشذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب. لابن العماد الحنبلي ت١٠٨٩هـ.

ثامناً: المؤلفات المرتبة على البلدان

مثل: تاريخ المصريين. لابن يونس ت٣٤٧هـ، وأخبار أصبهان. لأبي نعيم الأصبهاني ت٤٣٠هـ، وتاريخ بغداد. للخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، وتاريخ دمشق. لابن عساكر ت٥٧١هـ

هذا، وسيأتي الكلام مفصلاً عن بعض هذه المصنفات إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني

دراسة تفصيلية لبعض كتب الرجال

(١) كتاب " تهذيب الكمال في أسماء الرجال " للحافظ المزي

مؤلفه: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي ت٧٤٢هـ

من منهجه في الكتاب:

أولاً: استدرك ما فات مؤلف " الكمال في أسماء الرجال" الحافظ عبد الغني المقدسي من الترجمة لرواة في الكتب الستة، وحذف الذين ليسوا على شرطه، ثم أضاف المزي رواةً ليسوا من رواة الكتب الستة، وإنما من رواة في مؤلفات أخرى لهم، فمثلاً: زاد للبخاري: كتاب القراءة خلف الإمام، وكتاب رفع اليدين في الصلاة، وكتاب الأدب المفرد، وكتاب خلق أفعال العباد، وما استشهد به في الصحيح تعليقاً. وزاد لمسلم: مقدمة كتابه الصحيح. وزاد لأبي داود: كتاب المراسيل، وكتاب الرد على أهل القدر، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب التفرد- وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن- وكتاب فضائل الأنصار، وكتاب مسائل الإمام أحمد، ومسند حديث مالك بن أنس. وزاد للترمذي: كتاب الشمائل. وللنسائي: كتاب عمل اليوم والليلة، وكتاب خصائص علي ﷺ، ومسنده ﷺ، ومسند حديث "مالك بن أنس". ولابن ماجه القزويني: كتاب التفسير. وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبع مئة ترجمة.

ثانياً : وذكر جملة من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجال أصحاب الكتب الستة.

ثالثاً: أضاف المزي إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخية جديدة في شيوخ صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جرح أو تعديل أو توثيق، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسعت معظم التراجم توسعاً كبيراً.

رابعاً: أضاف المزي بعد كل هذا أربعة فصول مهمة في آخر كتابه لم يذكر صاحب" الكمال" منها شيئا وهي: فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك، وفصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة وغير ذلك، وفصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه، وفصل في المبهمات.

رموز الكتاب: استخدم المزيّ رموز من سبقه لأصحاب الكتب الستة وزاد عليها رموزاً أخرى مما زاده من مصنفات أخرى، فاستخدم: للبخاري (خ) ولمسلم (م) وللترمذي (ت) ولابن ماجه (ق) وللنسائي (س) ولأبي داود (د)، وللبخاري في الأدب (بخ) ولأبي داود في القدر (قد)، وللبخاري تعليقًا (خت)، ولمسلم في مقدمة صحيحه (مق)، وغيرها من الرموز.

عناية العلماء بالكتاب: هذا وقد عُني العلماء بتهذيب الكمال اختصرا واستدراكا لأنه من أعظم الكتب المؤلفة في فنه لما تضمنه من سعة في المادة، لذلك تناوله جملة من الحفاظ والعلماء المعنيين بهذا الفن استدراكاً، أو تعقيباً، أو تلخيصاً، أو أساساً لكتب أخرى، ومن هؤلاء: الحافظ الذهبي كما في كتابه: " الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة " وعلاء الدين مغلطاي كما في كتابه: " إكمال تهذيب الكمال " والحافظ ابن حجر كما في كتابيه: " التهذيب " و" التقريب"

ما يؤخذ على الكتاب: ذكره أشياء لا حاجه إليها مثل الاسانيد التي يذكرها من باب العلو أو الموافقات وغير ذلك، وإيراده بعض أخبار المترجمين مما لا ينفع في بيان أحوالهم في النقد.

طبعات الكتاب: كتب الله تعالى للكتاب القبول، فطبع عدة طبعات كان من أكثرها نفعاً: طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف – أطال الله بقاءه.

(٢) كتاب " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني

مؤلفه: الإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ

سبب تأليفه للكتاب: سببان: الأول: طول المادة الموجودة في كتاب تهذيب الكمال، والهمم قد قصرت دون تحصيل المادة العلمية الموجودة فيه، وفي هذا المعنى يقول:" فإن كتاب "الكمال في أسماء الرجال" الذي ألفه الحافظ المقدسي وهذبه الحافظ المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً ولا سيما التهذيب فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه بيد أنه أطال وأطاب ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله .." السبب الثاني: الاختصار الشديد الموجود في كتاب الكاشف للذهبي. يقول الحافظ:" اقتصر بعض الناس على الكشف عن الكاشف الذي اختصره منه الحافظ أبو عبدالله الذهبي، ولما نظرت في هذه

الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه .." [1]

من منهجه في الكتاب: أنه رحمه الله اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة وحذف منه ما أطال به المزي الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية.

- واقتصر على الأشهر والأحفظ من شيوخ الرجل، ومن الرواة عنه إذا كان مكثرا.
- حذف كثيرا من الكلام حول الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح.
- ربما أورد بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد.
- ربما زاد ألفاظا يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك .
- حذف كثيرا من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار .
- لم يحذف من رجال التهذيب أحدا، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه .

رموز الكتاب: ذكر المؤلف الرموز فقال: للستة (ع) وللأربعة(٤). وللبخاري(خ) ولمسلم(م) ولأبي داود(د) وللترمذي (ت) وللنسائي(س). ولابن ماجه (ق) وللبخاري في التعاليق(خت)وفي الأدب المفرد(بخ) وفي جزء رفع اليدين(ي) وفي خلق أفعال العباد(عخ) وفي جزء القراءة خلف الإمام(ز)

---

[1]) تهذيب التهذيب(٣/١)

ولمسلم في مقدمة كتابه(مق) ولأبي داود في المراسيل (مد) وفي القدر(قد) وفي الناسخ والمنسوخ(خد) وفي كتاب التفرد(ف) وفي فضائل الأنصار(صد) وفي المسائل(ل) وفي مسند مالك(كد) وللترمذي في الشمائل(تم) وللنسائي في اليوم والليلة(سي) وفي مسند مالك (كن) وفي خصائص علي(ص) وفي مسند علي(عس) ولابن ماجه في التفسير(فق)

من طبعات الكتاب: طبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، أولى١٣٢٦هـ، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، أولى١٤٣٢هـ، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد.

(٣) كتاب " تقريب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني

ومن أحسن مختصرات " تهذيب الكمال " وأكملها كتاب: " تهذيب التهذيب " لابن حجر، ثم اختصر ابن حجر كتابه " تهذيب التهذيب " في كتابه " تقريب التهذيب " وخصّه بكثير من المزايا.

سبب تأليفه للكتاب: يقول الحافظ ابن حجر في المقدمة للتقريب: " لما فرغت من تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الذي جمعت فيه مقصود " التهذيب " لحافظ عصره المزي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود " إكماله " للعلامة علاء الدين مغلطاي، مقتصرا منه على ما اعتبرته عليه وصححته من مظانه من بيان أحوالهم أيضا وزت عليهما في كثير من التراجم .. وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعا حسنا عند المميز البصير إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك لقلة

جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي: أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به بألخص عبارة بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً .." [1]

مميزات الكتاب:

- تلخيص الكلام على حال الراوي بعبارة جامعة محررة.
- ضبط ما يقع من الأسماء، والألقاب، والكنى، والأنساب بالحرف غالباً.
- انفرد بذكر طبقة الراوي ليُفهم منها شيوخه وتلامذته وسنة وفاته.
- ذكر فيه فصلاً في بيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً، ونساء.
- وبالرغم من صغر حجم الكتاب إلا أنه يتضمن ما يقارب تسعة آلاف ترجمة.

طبقات الرواة في الكتاب:

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، فإن كان مخضرما صرح بذلك،

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

---

[1]) تقريب التهذيب ص١٧

الرابعة: طبقة تليها، جل روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: طبقة أتباع التابعين، كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة، وابن عُلية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي، والبخاري.

الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي.

وألحق بهم باقي شيوخ الائمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلا، كبعض شيوخ النسائي. وذكر وفاة من عرفت سنة وفاته منهم. فإن كان من الأولى، والثانية فهم قبل المائة، وإن كان في الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينه.[1].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص ٢٥.

رموز التقريب:

استخدم ابن حجر رموزا إشارة إلى من أخرج حديثه صاحب الترجمة، ومن هذه الرموز ما نص عليها في مقدمة الكتاب، ومنها ما لم ينص عليها في المقدمة ولكنه أتى بها في ثنايا التراجم، وهذه الرموز هي نفسها رموز تهذيب التهذيب إلا أنه رمز للسنن الأربعة في تهذيب التهذيب (٤) وفي التقريب (عم) وزاد رمز تمييز لمن أتى به ليميزه عن رواة الأصل.[١]

من طبعات الكتاب:

- طبعة دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، تحقيق: محمد عوامة.
- طبعة بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن ٢٠٠٨م، اعتنى به: حسان عبد المنان.
- طبعة مؤسسة الرسالة، سوريا، الأولى ١٤٣٤هـ، ومعه: تحرير تقريب التهذيب. للدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤوط.

(١) انظر: تقريب التهذيب تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ط/ دار المكتبة العلمية بيروت – لبنان.

المبحث السادس
مثال عملي لدراسة الإسناد

حديث « تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةُ » لو أردنا أن نطبق ما سبق إيراده عند دراستنا لإسناد هذا الحديث فإننا نسير على هذا النحو:

الخطوة الأولى من دراسته: تخريجه، وتحديد رواته

أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء (٤/٢٨٩) (٤٩٥٠) بهذا اللفظ، وأحمد في المسند(٣١/٣٧٧)(١٩٠٣٢) بنحوه مطولاً، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٣/١١١)(٧١٦٩) بمثله، والبيهقي في الكبرى، كتاب الضحايا – جماع أبواب العقيقة – باب ما يستحب أن يسمى به (٩/٥١٤)(١٩٣٠٧) بمثله.

جميعهم من حديث هِشَام بْن سَعِيدٍ الطَّالْقَانِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلُ ابْنُ شَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجُشَمِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ .... الحديث"

- قال أبو داود: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، نَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ الطَّالْقَانِيُّ.
- قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ ...
- قال أبو يعلى الموصلي: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ

سَعِيدٍ الطَّالْقَانِيُّ ...

- قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أنبأ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا أَبِي، ثنا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ الطَّالَقَانِيَّ ...

مدار الحديث : يلاحظ أن كلهم خرَّجُوه من طريق هِشَام بْن سَعِيدٍ الطَّالْقَانِي ، فمدار الحديث عليه.

الخطوة الثانية: الترجمة الحديثية لكل راو على حدة من الإسناد

ولتكن لإسناد أبي داود لتقدم رتبته على غيره كما هو مقرر:

١- هارون بن عبد الله بن مروان الحمال، أبو موسى البغدادي ت٢٤٣هـ تقريباً.

- روى عن: وهب بن جرير، وهشام بن سعيد، ويزيد بن هارون، وغيرهم.
- وروى عنه: مسلم، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم.[١]
- آراء النقاد فيه: قال أبو حاتم الرازي: صدوق.[٢]، وقال عنه الذهبي: ثقة.[٣]، وقال النسائي : ثقة.[٤] وقال ابن حجر: ثقة. [٥]، فتحصل

---

[١]) تهذيب الكمال(٣٠/٩٦)

[٢]) الجرح والتعديل (٩/٩٢)

[٣]) الكاشف (٤/٤١٣)

[٤]) تهذيب التهذيب: (٤ / ٢٥٥)

[٥]) تقريب التهذيب(١/١٠١٤)

أن الراوي: ثقة.

٢- هِشَام بْن سَعِيدٍ الْبَزَّازُ، أبو أحمد الطَّالْقَانِيُّ ت٢١٥هـ تقريباً.

- روى عن: محمد بن راشد المكحولي، ومحمد بن المهاجر، وابن شهاب الزهري، وغيرهم.
- روى عنه : ابن وهب، ومحمد بن رافع، وهارون بن عبد الله، وغيرهم.[١]
- آراء النقاد فيه: قال أحمد بن حنبل: ثقة صاحب خير وصلاح في بدنه.[٢]، وقال النسائي: ليس به بأس.[٣] وقال الذهبي: ثقة عابد.[٤]، وقال ابن سعد: كان ثقة.[٥]، وقال ابن حجر: صدوق.[٦]، صدوق.[٦]، فتحصل: أنه على رأي الأكثر ثقة.

٣- مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرِ بن أبي مسلم: دينار الأنصاري، الشامي ت١٧٠هـ تقريباً.

- روى عن: ثابت بن عجلان، وعقيل بن شبيب، وعمير بن هانىء،

---

[١]) تهذيب الكمال: (٣٠ / ٢٠٩)
[٢]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٩ / ٦٢)
[٣]) تهذيب التهذيب(٤/٢٧١)
[٤]) الكاشف (٤ / ٤٢٦)
[٥]) الطبقات الكبرى (٧/٢٤٨)
[٦]) تقريب التهذيب (١/١٠٢١)

وغيرهم.

- وروى عنه: الربيع بن نافع، وعبد الله بن يوسف، وهشام بن سعيد، وغيرهم.[١]
- آراء النقاد فيه: قال عنه أحمد: ثقة.[٢]، وقال ابن معين، وأبو داود: ثقة.[٣] وقال الذهبي: ثقة.[٤]، وقال ابن حجر: ثقة.[٥]، فتحصل أنه: ثقة.

٤- عَقِيلُ - بفتح أوله - بْنُ شَبِيبٍ، وقيل : سعيد

- روى عن: أبي وهب الجشمي.
- وروى عنه: محمد بن مهاجر.[٦]
- آراء النقاد فيه: قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: قلت: وقال ابن القطان: مجهول الحال، وكذا قال أبو حاتم في كتاب " العلل " [٧]، [٧]، وقال في التقريب: مجهول.[٨]، فتحصل أنه: مجهول.

---

١) تهذيب الكمال: (٢٦ / ٥١٦)

٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٨ / ٩١)

٣) تهذيب التهذيب: (٣ / ٧١١)

٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٤ / ٢١١)

٥) تقريب التهذيب(١/٩٠٠)

٦) تهذيب الكمال: (٢٠ / ٢٣٤)

٧) تهذيب التهذيب (١٢٩/٣)

٨) تقريب التهذيب: (١ / ٦٨٦)

٥- أَبِو وَهْبٍ الْجُشَمِيِّ

قال الذهبي: صحابي.[١]، وقال ابن حجر في الإصابة: وكانت له صحبة.[٢] وقال في التقريب: صحابي.[٣]

الخطوة الثالثة: الحكم على الإسناد:

إسناد الحديث ضعيف، لأن فيه عَقِيل بْن شَبِيبٍ : مجهول.

ولبعضه شاهد عند مسلم من حديث ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»[٤] .

---

[١]) الكاشف (٥ /١٣١)

[٢]) الإصابة في تمييز الصحابة (٨٦/١٣)

[٣]) تقريب التهذيب: (١ / ١٢٢١)

[٤]) أخرجه مسلم في كتاب الآداب، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّكَنِّي بِأَبِي الْقَاسِمِ .. (١٦٨٢/٣) (٢١٣٢) .

الخـــاتمـة

الحمد لله في البدء والختام، والشكر له سبحانه على الدوام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله الكرام، وصحبه الأعلام ..

وبعـــد

فقد جرى توفيق الله تعالى بالوصول إلى خاتمة البحث ونهايته، وقبل أن يبرح القلم مكانه، ويجفُ على القرطاس مداده، أُطلق له العنان ليسطر أهم النتائج، والتوصيات التي جادت بها القريحة، وأراها مستحسنةً مليحة:

أولاً: أهم نتائج البحث

- يُعد علم " دراسة الإسناد " مفخرة ؛ فريدة ؛ للأمة المحمدية التي حفظت به آثار نبيها ﷺ .
- منهج المحدثين في نقد الراوي والمروي دقيق؛ عميق؛ ليس له ما يُشبهه فضلاً عن أن يماثله.
- علم " الجرح والتعديل" قائم على الاستقراء والسبر، وقواعده قد لا تطرد في أحايين كثيرة.
- قد تتغير بعض الأحكام والنتائج نظراً لتغير الأدوات، والإمكانيات، والظروف، والأحوال.

ثانياً: التوصيات

- على الباحثين في مجال الحديث وعلومه إعادة طرح بعض الموضوعات الحديثية الأصيلة بما يتناسب مع الواقع ومعطياته.

– العمل على إبراز الجهود المضنية، والأدوات المبدعة التي حُفظت بها السنة النبوية.

– ترجمة منهج النقد عند المحدثين بعدة لغات كي يُدرك العالم أفضل ما جادت به القريحة المسلمة في مسيرتي العلم والفكر.

وختاماً أمتثلُ قولَ القائل:

عزّ الكمالُ فما يحظى به أحد .. فكلُ خلق وإن لم يَدر ذو عاب[1]

فاللهَ سبحانه وتعالى أسألُ أن يقيل العثرات، ويغفر الزلات، ويُجزل العطايا، والهبات ..

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

[1]) جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (٧٢/١)

ثَبْت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم جلّ من أنزله.
- آثَار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلّمِيّ اليَماني، ط. دار عالم الفوائد.
- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ت ١١٨٢هـ، ط. الدار السلفية، الكويت.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليلي ت٤٤٦هـ، ط. مكتبة الرشد بالرياض، الأولى ١٤٠٩هـ، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- الإصابة في تمييز الصحابة. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.
- الأعلام. لخير الدين الزركلي ت١٣٩٦هـ، ط. دار العلم للملايين، ط. الخامسة عشر٢٠٠٢م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح. لابن دقيق العيد ت٧٠٢هـ ط. دار الكتب العلمية – بيروت.
- بلوغ الآمال في مصطلح الحديث والرجال. أ. د. محمد بكار، ط. الأمانة بالقاهرة.
- تحرير علوم الحديث. لعبد الله الجديع، ط. مؤسسة الريان، بيروت، أولى ١٤٢٤هـ

- تذكرة الحفاظ. لأبي عبد الله الذهبي ت٧٤٨هـ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، أولى١٤١٩هـ.
- تقريب التهذيب. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ ، دار ابن حزم ، بيروت أولى ١٤٢٠هـ ، تحقيق: محمد عوامة.
- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط. مؤسسة الرسالة ، بيروت أولى ١٤١٦هـ ، تحقيق : إبراهيم الزيبق ، وعادل مرشد ٠
- تيسير مصطلح الحديث. لمحمود الطحان ، ط. مكتبة المعارف بالرياض
- الثقات. لابن حبان البستي (٣٥٤هـ) الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م
- جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم. لابن الأثير٦٠٦هـ، ط. دار البيان، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط.
- الجامع الصحيح. لأبى عبد الله البخاري ت٢٥٦هـ، وهو مطبوع بهامش فتح الباري، ط. المكتبة السلفية بالقاهرة، الثالثة ١٤٠٧هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي.
- الجامع الصحيح. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله. لأبي عمر يوسف بن عبد البر ت٤٦٣هـ، ط. دار ابن الجوزي، الرياض، أولى ١٤١٤هـ، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت ت٤٦٣هـ، ط. مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: محمود الطحان.
- الجرح والتعديل. لمحمد جمال الدين القاسمي ت: ١٣٣٢هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ.
- الجمع بين الصحيحين. لأبي عبد الله لحميدي(ت٤٨٨هـ) ط. دار ابن حزم – بيروت.
- جمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل ت ٣٩٥هـ، د. ط. دار الفكر، بيروت.
- جواب الحافظ أبى محمد عبد العظيم المنذري ت٦٥٦هـ عن أسئلة في الجرح والتعديل ط. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت٤٣٠هـ، ط. السعادة، بمصر، ١٣٩٤هـ.
- حياة الحيوان الكبرى. لأبي البقاء كمال الدين الدميري(ت٨٠٨هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية ١٤٢٤هـ.
- دراسات في الجرح والتعديل. د. محمد ضياء الأعظمي، ط. عالم الكتب، أولى ١٤١٥هـ
- الديباج المذهب في مصطلح الحديث. لعلي الجرجاني ،ط. البابي الحلبي بالقاهرة١٣٥٠هـ

- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث» لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة،ط. دار البشائر، بيروت١٤١٠هـ
- الرحلة في طلب الحديث. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت ت٤٦٣هـ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، أولى ١٣٩٥هـ، تحقيق: نور الدين عتر.
- رياض الصالحين. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط. ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ،الثالثة١٤١٩هـ/١٩٩٨م
- السنن الكبرى. لأبي بكر البيهقي ت ٤٥٨، ط، دار المعرفة، بيروت ١٤١٣هـ.
- السنن. الدارمي ت ٢٥٥هـ، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، أولى ١٤٠٧هـ تحقيق: فواز أحمد
- السنن. لابن ماجه محمد بن يزيد القزويني ت٢٧٥هـ، ط. دار الحديث بالقاهرة، أولى ١٤١٩هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى.
- السنن. لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ، ط، دار الريان بالقاهرة ١٤٠٨هـ.
- السنن. لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي ت٢٧٩هـ، ط. دار الحديث بالقاهرة، أولى١٤١٩تحقيق: أحمد شاكر
- السنن. لأحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـ، ط. دار الريان للتراث بالقاهرة

- سير أعلام النبلاء. لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي ت٧٤٨هـ، ط. الرسالة، الثالثة ١٤٠٥هـ.
- شرح الموقظة للذهبي. لأبي المنذر المنياوي، المكتبة الشاملة.
- شرح النووي على مسلم، المسمى: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للإمام محي الدين النووي ت ٦٧٦هـ، ط، دار الحديث بالقاهرة، أولى ١٤١٥هـ تحقيق: عصام الصبابطي.
- شرح مشكل الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت٣١١هـ، ط. مؤسسة الرسالة، الأولى – ١٤١٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- شرف أصحاب الحديث. لأبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، ط. دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي.
- الضعفاء والمتروكون. لأحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـ، ط. دار الوعي، حلب ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد
- الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد ت٢٣٠هـ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة. د. صبحي إبراهيم الصالح ت١٤٠٧هـ، ط. دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ، الخامسة عشر، ١٩٨٤ م
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. لأبي يحيى زكريا الأنصاري، ط. دار الكتب العلمية –بيروت.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي. لشمس الدين السخاوي ت٩٠٢هـ المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر، الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
- القاموس المحيط. لمجد الدين الفيروزآبادى ت٨١٧هـ، ط. مؤسسة الرسالة، الثامنة ١٤٢٦هـ
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. محمد جمال الدين القاسمي ت١٣٣٢هـ، ط. دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفه، ط. جامعة استنبول بتركيا ٠
- الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي، ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة / تحقيق : أبو عبد الله السورقي.
- لسان العرب. لابن منظور ت٦٣٠هـ، ط. دار المعارف بالقاهرة. وط. دار صادر بيروت، الأولى.
- لسان الميزان. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الأولى، ٢٠٠٢ م
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ت٣٦٠هـ، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، ط. دار الفكر، بيروت الثالثة،هـ١٤٠٤
- مختار الصحاح. لأبي بكر الرازي، ط. دار الهلال بيروت، أولى ١٩٨٣م ٠

- المسند المنشور باسم " البحر الزخار ". لأبي بكر أحمد بن عمرو العتكي ت٢٩٢هـ، ط. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الأولى ١٩٨٨م. المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، ورفاقه.
- مشكاة المصابيح. للخطيب التبريزي ت٧٤١هـ، ط. المكتب الإسلامي – بيروت، الثالثة ١٩٨٥م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- معالم السنن. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، ت٣٨٨هـ، ط. المطبعة العلمية – حلب، الأولى ١٣٥١ هـ.
- معرفة علوم الحديث. لأبي عبد الله الحاكم ت٤٠٥هـ، المحقق: السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية – بيروت ، الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م
- المغني في الضعفاء. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت٧٤٨هـ، المكتبة الشاملة، تحقيق: نور الدين عتر
- مقدمة ابن الصلاح، ط. دار الفكر، بيروت، تحقيق/ نور الدين عتر ١٤٠٦هـ
- مقدمة صحيح مسلم ت ٢٦١هـ ، بهامش شرح النووي ، ط – دار الحديث بالقاهرة ، أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، تحقيق : عصام الصبابطي.
- الموقظة. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت٧٤٨هـ، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الثانية، ١٤١٢هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي، دار الكتب العلمية، أولى ١٤١٦هـ تحقيق: علي معوض.**
- **نزهة النظر في شرح نخبة الفكر. لابن حجر العسقلاني ، دار الأرقم بيروت.**
- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. لمحمد أبي شهبة، ط. دار الفكر العربي.**